



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التمهيدي - جامعة مستغانم



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : تقنيات كمية مطبقة

عنوان المذكرة :

دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر 1990-2011

إعداد الطالب :

* بن خيرة عمر الفاروق

إشراف الأستاذ :

* د/يوسف بن حمودة

أعضاء لجنة المناقشة :

- د : بن حمودة يوسف

- د : بن يمينة كمال

- أ: معارفية الطيب

مشرفا

رئيسا

مناقش

جامعة مستغانم

جامعة مستغانم

جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2015 _ 2016

شكر وتقدير:

بعد شكر المولى عز وجل و الثناء على نعمه كلها، أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير إلى:
الأستاذ الكريم، الدكتور بن حمودة يوسف الذي أشرف على هذا البحث وقدم لي المساهمة
وسهل لي الأمور الكثيرة الصعبة، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر مسبقاً لأعضاء اللجنة المناقشة
وهذا لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

وفي الأخير لا أنسى أن أتقدم بكل أسى معاني الاحترام والتقدير لكل من قدم لي يد
المساعدة في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

الإهداء:

إلى الوالدين العزيزين، حفظهما الله
وأطال في عمرهما ، وإلى أخواتي
جميعا وكل من تجمعني به صلة
القربة إلى كل من هو أهل للتقدير
والاحترام والإهداء أهدي هذا
العمل.

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
-	شكر وتقدير
-	الإهداء
-	فهرس المحتويات
-	فهرس الجداول
-	فهرس الأشكال
{ أ- ث }	المقدمة العامة
{21-2}	الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال البشري
2	مقدمة
3	المبحث الأول: ماهية رأس المال البشري
3	المطلب الأول: المفاهيم الأساسية لرأس المال البشري
6	المطلب الثاني: أهمية تنمية الموارد البشرية
8	المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري
11	المطلب الرابع: دور التربية والتعليم في تكوين رأس المال البشري
13	المبحث الثاني: أهداف وأهمية الاستثمار في رأس المال البشري
13	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار في العنصر البشري
15	المطلب الثاني: أهداف الاستثمار في العنصر البشري
19	المطلب الثالث: أهمية الاستثمار في رأس المال البشري
21	خاتمة
{45-23}	الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته برأس المال البشري
23	مقدمة
24	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي
24	المطلب الأول: التطور التاريخي للمفهوم التنموي
27	المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي
30	المطلب الثالث: عناصر النمو الاقتصادي
33	المبحث الثاني: نظريات حول علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي
33	المطلب الأول: نموذج سولو برأس المال البشري
35	المطلب الثاني: نموذج AK
38	المطلب الثالث: نموذج لوكا Lucas بإدخال رأس المال البشري
39	المطلب الرابع: نموذج رومر Romer

45	خاتمة
{71-47 }	الفصل الثالث: دور راس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2011)
47	1.3 مقدمة
48	2.3. الاستثمار التعليمي في الجزائر
48	1.2.3. التطور التاريخي للمنظومة التربوية الوطنية في الجزائر
51	2.2.3. التطور التاريخي لمنظومة التعليم العالي في الجزائر
53	3.2.3. التحليل التطوري لمنظومة التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر
54	3.3. اتجاهات ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر
54	1.3.3. تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر
58	2.3.3. الهياكل القطاعية للنمو الاقتصادي في الجزائرية
61	4.3. دور راس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر
61	1.4.3. منهجية محاسبة النمو
63	2.4.3. نتائج الدراسة
72	5.3. خاتمة
{79-75}	الخاتمة العامة
{84-81}	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
3	عدد مرات كلمات (البشر، بني آدم، الإنسان) في سور القرآن الكريم	(1.1)
51	نصيب التلميذ من الإنفاق على التربية والتعليم خلال الفترة (2006-2003)	(1.3)
55	تطور الناتج الداخلي الخام (GDP) بالأسعار الجارية 1995-2008 الوحدة: مليون دولار	(2.3)
56	تطور الناتج الداخلي الخام (GDP / PIB) بالأسعار الثابتة أسعار سنة 1995 الفترة (1995-2011) الوحدة: مليون دولار	(3.3)
60	معدلات النمو القطاعية في قطاع خرج المحروقات 1995-2000 (%)	(4.3)
64	أهم الإحصائيات الوصفية للبيانات الأساسية للدراسة خلال الفترة 1990-2009	(5.3)
71	تحليل مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر (متوسط كل خمس سنوات)	(6.3)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	نموذج AK	(1.2)
57	تطور معدل نمو (PIB-GDP) الحقيقي خلال الفترة 1970-2011	(1.3)
66	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	(2.3)
67	تطور معدل نمو رأس المال المادي ورأس المال البشري	(3.3)
67	تطور المركبات الأساسية للنمو الاقتصادي	(4.3)
68	تطور دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر	(5.3)
69	تطور مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر	(6.3)

المقدمة العامة

مقدمة العامة :

يعتبر النمو الاقتصادي من جملة المواضيع الرئيسية التي عالجتها النظرية الاقتصادية الكلية حيث أشاره بأنه احد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية المتبعة, لذلك تسعى جميع الدول على اختلاف أنظمتها إلى تحقيق و الاستمرار فيه من اجل تحقيق الرفاهية لدى أفراد المجتمع, وأدى تفوت بلدان العالم في معدلات الأداء الاقتصادي إلى وجود بلدان نامية وأخرى متقدمة ويستعمل النمو الاقتصادي كمؤشر للمقارنة فيما بين الدول خلال نفس السنة إذ يعتبر الوسيلة التي تمكن الدولة من مراقبة اتجاهات تطورها من سنة لأخرى.

أبرزت التباينات في معدلات نمو الدول جدلا كبيرا حول أهم الأسباب الأساسية للنمو الاقتصادي مما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى البحث عن مصادر النمو الاقتصادي التي تعتبر متعددة,و من بين هذه العوامل نجد عنصر العمل (راس المال البشري) الذي يساهم بشكل أساسي في العملية الإنتاجية، وهذا العنصر مقسم إلى يد عاملة مؤهلة والأخرى غير مؤهلة،وقد أثبتت الأبحاث الاقتصادية على أن رأس مال البشري الذي يتمتع بمؤهلات ودرجة كفاءة عالية تم اكتسابها عن طريق التعليم والتدريب ترفع من حجم الإنتاج الذي يساهم في رفع مستوى الأداء الاقتصادي، لذلك فإن الاهتمام بعنصر رأس مال البشري عن طريق الاستثمار فيه يعد الركيزة الأساسية لتحقيق زيادة ثروات الأمم.

يتحقق الاهتمام بالعنصر البشري عن طريق الإنفاق عليه لأجل الرفع من قدراته وجعله مسايرا للتكنولوجيات الحديثة، وبالتالي فإن النفقات الاستثمارية المخصصة من اجل اكتساب المعرفة (تعليم وتدريب اليد العاملة) تساهم بشكل أساسي في الرفع من النمو الاقتصادي.

تسعى الجزائر كبقية الدول النامية للوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وهذا لتوفير كافة الإمكانيات اللازمة من أجل تدعيم مصادر نموها، ولأجل ذلك شهدت فترات دراسية (1970-2013) عدت إصلاحات اقتصادية وذلك بتطبيق برامج لمخططات تنموية للفترة (1970-1989) التي تميزت بمرحلة الاشتراكية (مخطط الرباعي الأول و الثاني، مخطط الخماسي الأول و الثاني) بالإضافة إلى برامج تدعيم النمو الاقتصادي إبتداء من سنة 1990 التي تميزت بدخول الجزائر مرحلة الإنتقالية وهي مرحلة اقتصاد السوق، ولقد خصصت الجزائر ميزانيات بمبالغ هامة تنفق في شتى المجالات بما فيه قطاع التعليم التي يعتبر العنصر الحيوي للتقدم والتخلف.

تشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن الجزائر عرفت سنة 2013 نموا اقتصاديا بمعدل 2.5% مما يعني أن الجزائر تتمتع بموارد اقتصادية هامة تساعد في الوصول الى هذا الحجم من التطور ومن خلال هذا يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ماهو دور راس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2011) ؟

- بعد تحديد مشكلة الدراسة يمكن استنباط تساؤلات فرعية :
- ما المقصود براس المال البشري و النمو الاقتصادي ؟
- ماهو دور التربية والتعليم في تكوين راس المال البشري ؟
- ماهي النظريات التي درست علاقات راس المال البشري بالنمو الاقتصادي ؟

فرضيات الدراسة

انطلاقاً من الإشكالية فإن الدراسة تحاول اختبار الفرضيات التالية:

- الاستثمار راس المال البشري ليس له دور في رفع من معدلات النمو الاقتصادي
- الاستثمار في راس المال البشري عن طريق التعليم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الجزائر .

منهج البحث:

تعتمد دراسة قياس راس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2011) على المنهج القياسي، إضافة إلى المنهج التحليلي المستعمل لأجل تحليل المعطيات الإحصائية وتفسير قيم النماذج المقدرّة من أجل استخلاص النتائج .

تقسيمات الموضوع:

تم تقسيم البحث الى جانبين نظري و الآخر تطبيقي ، ففي الجانب النظري خصص لدراسة راس المال البشري و النمو الاقتصادي ، أما الجانب التطبيقي فخصص لقياس دور راس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2011) ، وبذلك تطرق كل فصل إلى العناصر الرئيسية التالية :

الفصل الأول: الإطار النظري لراس المال البشري.

المبحث الأول: ماهية رأس المال البشري.

المبحث الثاني: أهداف وأهمية الاستثمار في راس المال البشري

الفصل الثاني: الإطار النظري لنمو الاقتصادي وعلاقته براس المال البشري.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات حول علاقة وأهمية راس المال البشري في النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث : دراسة قياسية لدور راس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر

(1990-2011).

الفصل الأول

الإطار النظري لرأس المال
البشري.

تمهيد :

يعد الاستثمار في راس المال البشري في مقدمة القضايا التي تعني بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها حيث ثبت أن العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية بل هو المؤشر الرئيسي في جميع مكونات التنمية بحيث أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم ، ومن ثم أخذت قضية العناية بتنمية الموارد بأفضل السبل و أكثرها جدوى مكانتها على اعتبار أن الإنفاق على هذه التنمية يعد من أهم وأعلى درجات الاستثمار، وما زالت هذه الأهمية في تزايد مستمر وتأخذ مجراها في الدراسات و الفعاليات التي تنظم وبشكل متواصل على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، خصوصا وان العلم يشهد يوما بعد يوم تغيرات متلاحقة نتيجة للتطورات التي تحدث بفعل الإنسان و تنعكس عليه في ذات الوقت.

المبحث الأول: ماهية راس المال البشري

يعتبر راس المال البشري من الدعائم الأساسية لعملية الإنتاج ومنه تحقيق النمو الاقتصادي لذلك خصص هذا المبحث للمفاهيم الأساسية لراس المال البشري، وأهمية تنمية راس المال البشري، بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية و دور التعليم و التربية في تكوين راس المال البشري.

المطلب الأول : المفاهيم الأساسية لراس المال البشري

لقد فضل الخالق عز وجل بني البشر على سائر المخلوقات الأخرى ومنحهم العقل و التفكير، ولتأكيد هذا التفضيل بين الجدول التالي عدد مرات تكرار كلمات (البشر، بني آدم، الإنسان) في القرآن الكريم.

الجدول رقم (1.1) عدد مرات كلمات (البشر، بني آدم، الإنسان) في سور القرآن الكريم

الترتيب	الكلمة	عدد السور	عدد الآيات	النسبة المئوية للآيات
1	البشر	21	28	51
2	الإنسان	17	20	36
3	بني آدم	3	7	13
	المجموع	41	55	100

المصدر: عادل ألمفرجي، أحمد صالح 2003 ، رأس المال الفكري؛ المنظمة العربية للتنمية الإدارية ص07

ان الحقائق السابقة الذكر هي التي دفعت بعض الكتاب و المنظرين وفي مقدمتهم الاقتصادي

المعروف A.Marshall أن يعتبرو البشر راس مال يجب أن يستثمر ، وأطلقوا على ذلك

اسم راس المال البشري Humen Capital

¹، للاستفادة من إمكانياته وطاقته للبناء و

الاكتشاف والتحليل وإعادة التركيب و الابتكار و الإبداع في استثمار باقي رؤوس الاموال

لأن رؤوس الأموال تتكون من راس المال الطبيعي و المادي و البشري ، وأضاف بعض

الكتاب راس مال رابع هو راس المال الاجتماعي.²

وفي ما يلي مفاهيم رؤوس الأموال السابقة الذكر :

- راس المال الطبيعي: و الذي ينتج من توافر الموارد الطبيعية التي تتمتع بها البيئة ، مثل

المناجم و ثروات النفط ومصادر المياه و السواحل و الأرض.

- رأس المال المادي: و الذي ينتج من زيادة القدرة التصديرية للدولة بما يحقق فائضا في

ميزان المدفوعات، بحيث يمكن توجيه هذا الفائض إلى جوانب استثمارية جديدة.

- راس المال الاجتماعي: موجودات تعكس خاصية العلاقات الاجتماعية و شبكات العمل

داخل المنظمة.

- راس المال البشري : ويعتبر مفتاح الإدارة الإستراتيجية المحدد للتنمية ، وعندما تحدث

فجوة بين رأس المال البشري وباقي رؤوس الأموال، فلا بد أن ينصب التفضيل و الاهتمام

على البشر إعدادا و تدريبا و تكريسا للخبرة و دعما للقدرة الإدارية، و حين يتكامل الإعداد

البشري يصبح من السهل زيادة القدرة التنموية في استخدام باقي رؤوس الأموال أفضل

استخدام، ولذلك فإن الدولة الناشطة في مجال التنمية تضع أمامها هدفا استراتيجيا هو تطويرا

كالفئات (competences) راس مال البشري³.

¹الحبيب، مصدق جميل، 1981 ، التعليم والتنمية الاقتصادية، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد، ص15.

² عادل أُمفرجي، أحمد صالح 2003 ، رأس المال الفكري؛ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص07.

³عادل أُمفرجي، أحمد صالح ، مرجع سابق ، ص08.

و مما يؤكد ما سبق مقولة Marshall في كتابه (أصول الاقتصاد) و التي مفادها "أن ثمن ضروب راس المال هو ما يستثمر في البشر"، لأن راس المال البشري يتميز بسمه لا تتوفر في غيره ، وهي أن منحى إنتاجيته يتصاعد بنفس اتجاه المنحنى خبراته و ومهاراته و أن عمره المعنوي يتجدد مع تغيرات العصر ولن يندثر إلا بتوقف عمره الزمني، ومعنى ذلك أنه لا يخضع لقانون المنفعة المتناقصة¹

ويعرف راس المال البشري للمجتمع من قبل Theodor and Schultz (1961) على انه "مجموع الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية"، كذلك يمثل المجموع الكلي، الكمي و النوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع ، فالجانب النوعي يمثل الكفاءات الذهنية و المستويات العلمية للسكان، ومن خلال المستوى التعليمي يتم تحديد الجانب النوعي المرتبط ب الخبرة و المعرفة، أما الجانب الكمي فيحتسب من خلال الحجم الكلي للسكان².

أما رأس المال البشري المنظمي فيعرفه هاريسون ومايرز (1966) بأنه يمثل " جميع القوى البشرية القادرة على الوظائف الإدارية و الفنية"³، وفي رأي younndt et al يعني مجموعة الناس الذين يمتلكون مهارات و معارف تساهم في زيادة القيمة الاقتصادية للمنظمات"⁴.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف راس المال البشري على انه مجموعة القدرات و الخبرات

¹ أركابي، عبد الصمد، 1981، الاستثمار في الإنسان وأهمية راس المال البشري في إستراتيجية التصنيع الخليجية، مجلة الاقتصادي العدد (1) ص 55.

² وهيب وآخرين، 1987، إدارة الأفراد، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ص 34

³ ومايرز، 1966، التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي، ترجمة، إبراهيم حافظ، القاهرة، ص 12.

⁴ younndt, et al, 1996, human ressource management manufacturing strategy and firm performance, academy of management journal, vol39,p839.

والمهارات البشرية المتباينة في مستوى أدائها العاملة في المنظمة حليا أو التي ستهدأ للعمل مستقبلا أو المعطلة منها بسبب حوادث و إصابات العمل أو الإجازات أو العيادات الإرادية والتي ينطبق عليها الحد الأدنى من وصف و مواصفات الوظيفة على أقل تقدير وتقع عليها مسؤولية تنفيذ الأهداف العامة للمنظمة¹.

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن استخلاص ما يلي :

يتكون رأس المال البشري من جميع القدرات و الخبرات والمهارات العاملة في المنظمة دون استثناء ابتداء من غير الماهر وصولا إلى أعلى المستويات الإدارية أو الابتكارية أو الماهرة.

المطلب الثاني: أهمية تنمية الموارد البشرية

إن تنمية الموارد البشرية بمعناها العام هي عبارة عن تنمية شاملة للقدرات الذاتية وزيادة مهارات و معارف عامة أفراد المجتمع²، فالتنمية البشرية إذا هي زيادة فرص الاختيار أمام أفراد المجتمع في العديد من المجالات وفي مقدمته الصحة والتعليم والدخل، ويعبر عن هذه العملية من الناحية الاقتصادية بما اصطلح على تسميته ب"تكوين رأس المال البشري" واستثماره بشكل أمثل لتطوير النظام الاقتصادي³، وهناك جانبان للتنمية البشرية: الأول منها تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة و المعرفة والمهارات، و الثاني هو

¹ عادل المفرجي، أحمد صالح، 2003، مرجع سابق، ص 09

² الركابي، مرجع سابق، ص 56.

³ قنديل عبد الفتاح، 1976، نقل التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة، مجلة الإقتصادي، ص 123

انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة وذلك إما للتمتع بوقت الفراغ أوفي الأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية و الاجتماعية و السياسية¹، وبهذه الطريقة نلاحظ أن قيادات التنمية البشرية تنظر إلى عملية تنمية الإنسان نظرة أكثر شمولية، فهي ترى في التنمية البشرية جوانب أخرى غير اقتصادية و التي تتمثل في الجوانب السياسية و الاجتماعية و الثقافية و التي يتطلب إنمائها لدى جميع أفراد المجتمع بشكل متوازن لزيادة مساهمتهم في بناء النظام السياسي و تعميق ممارستهم في الحياة الاجتماعية.

إن تنمية رأس المال البشري هي عبارة عن تعبئة للطاقات البشرية وبلورة إمكاناتها المتعددة و لمواهبها العقلية و الجسدية لزيادة قيمتها و رفع مكانتها ليتمكن استخدامها بصورة مبدعة في طريق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الطبيعية².

من الملاحظ عند تحليل المقومات الأساسية لمفهوم رأس المال البشري أنها تدور حول بناء الإنسان و توفير الشروط الدائمة لضمان وجود أفراد في المجتمع قادرين على إحداث التطور بصورة مستمرة لمسايرة تغيرات العصر، و هذا لن يتم إلا من خلال إستراتيجية تنموية لرأس المال البشري بحيث تعتمد الوسائل و الأساليب العلمية الحديثة لتطوير المعرفة العلمية و نشر الخبرات و المعارف و القيم الحضارية بين السكان لرفع أكبر قدر ممكن منهم إلى قوى ذات مستوى أعلى في ضوء الوسائل و المهام التي تطلع بها عملية تنمية رأس المال البشري كاستثمارات في الإنسان تتوخى أهدافا اقتصادية و اجتماعية³، و من هنا فإن مسيرة تنمية رأس المال البشري ترتبط بشكل وثيق بمسيرة نظريات التنمية الاقتصادية، و لقد تطور مضمون مفهوم التنمية البشرية مع تطور البعد الإنساني في الفكر التنموي السائد في كل مرحلة، و في الفترة الأخيرة، ظهر مفهوم جديد للتنمية البشرية، و لقد وضع هذا المفهوم من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث يعرف التنمية البشرية

¹ world bank,1991,Adjustment leading,An Evaluation of ten years of Experience ,washington ;p4

² الركابي، مرجع سابق، ص 27.

³ منصور، منصور أحمد، 1976، قراءات في تنمية الموارد البشرية، الكويت، ص 195.

بأنها "توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكثر درجة ممكنة من العدالة لتلبية حاجات الأجيال الحالية بدون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر"¹

وهكذا يتضح أن تنمية رأس المال البشري أضحت من أهم القضايا وأكثرها إلحاحا باعتبارها العملية الضرورية لتحريك وصل وصل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العملية أو العلمية و الفنية و السلوكية فهي وسيلة تعليمية تمد الإنسان بمعارف أو معلومات أو مبادئ أو فلسفات تزيد من طاقاته على العمل و الإنتاج وهي أيضا وسيلة تدريبية تزوده بالطرق العلمية و الأساليب المتطورة و المسالك المتباينة في الأداء الأمثل كما أنها وسيلة فنية تمنحه خبرات إضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته العقلية و مهاراته اليدوية، إضافة إلى كونها وسيلة سلوكية تعيد النظر في مسلكه الوظيفي و الاجتماعي²، و إن الدعائم الأساسية و المقومات الرئيسية لهذه العملية هي التربية والتعليم التدريب، تنمية القدرات³

المطلب الثالث : الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري

شهدت الحياة على مر العصور إنجازات مذهلة تدل على القدرة البشرية في تشييد الصروح الهائلة للحضارات البشرية من خلال ارتفاع قيمة العنصر البشري كوحدة اقتصادية واعتباره منذ القدم جزء من ثروة الأمم لما يساهم به العمل البشري في عملية الإنتاج، واستنادا لتمايز الطاقة الإنتاجية للإنسان وتفوقها على جميع أشكال الثروة الأخرى

¹ Banuri, Tariq and others, 1995, Sustainable Humain Development UNDP, p7

² منصور، مرجع سابق الذكر، ص 195

³ Dunn, J.D and Elives C.S, 1972, management of personal C Mc graw-hill book company ,N. Y, p37.

الأمر الذي يضع العمل البشري كأهم عنصر على الإطلاق ظروفه الممكنة¹.

ولقد أكد الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم على أهمية دور الإنسان وتأثيره الفعال والإيجابي في عملية التنمية الاقتصادية وفي فعالية عناصر الإنتاج المادية فهذه العناصر لا تكون لها تلك الفعالية بدون الإنسان، وقد أدت النقلة العلمية و التكنولوجيا وما أعقبها من تطورات حديثة في الفن الإنتاجي إلى حدوث تغييرات متلاحقة في أساليب و طرق الإنتاج نجم عنها العديد من التعقيدات والدقة المتناهية في الصنع و غيرت بذلك موقع الإنسان و دفعته إلى الأمام في المراكز الإنتاجية و ضاعفت مسؤولياته في ممارسة العمل الإنتاجي و قيادة التطور، مما أوجد ضروريات متزايدة لرفع مستوى إعداد الإنسان وزيادة فترات تعليمه و تدريبه وزيادة ممارسته العلمية والفكرية في البحث النظري والتطبيقي².

إن تنمية العنصر البشري تؤدي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وبذلك يعد تعظيم وزيادة الناتج القومي دالة في التنمية البشرية ومواردها وأن العلاقة بينهما تعد تبادلية، إذ أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي يؤدي دورا ايجابيا في التنمية البشرية، وقد أظهرت الدراسات التطبيقية المرتبطة بنماذج النمو الاقتصادي في بداية عقد الستينات من القرن الماضي طبيعة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة لدول العالم، وتبين أن 90% من نحو النمو في الدول الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة

و الإدارة¹ وهكذا فإن الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات دعت

¹ العاني، تقي عبد سالم، 2002، الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري و دور التربية و التعليم فيه بحث مقدم إلى الندوة التربوية المصاحبة للمجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب المنعقد في الجزائر 13-02-2002
² الركابي، مرجع سابق الذكر، ص 58.

الاقتصاديين إلى اعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فلا يمكن مطلقاً أن تنفع كل العمليات اللازمة لتهيئة الوسائل المادية المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من التطور العلمي و الارتفاع بمعدلات التنمية دون ان يكون العامل البشري هو المحرك الأول للعملية شريطة أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور و التفتح و الاندفاع الذاتي²، و قد دلت تجربة التطور الاقتصادي العالمي على أن الكوادر المؤهلة و معارف المهنية و العلمية بصفة خاصة و الخبرة الإنتاجية و الإدارية تكون عنصراً من أهم عناصر إعادة الإنتاج الاجتماعي التي كثيراً ما تحدد سير و آفاق عملية التنمية³ وقد زاد الاهتمام بتكوين موضوع رأس المال البشري و زيادة الاستثمار في الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك للأسباب الآتية⁴.

- الزيادة الكبيرة في حجم الناتج القومي في الدول المتقدمة بالقياس الى الزيادات في الموارد الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة، الأمر الذي يمكن تفسيره الى حد كبير بارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري .

- تصاعد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة التي ظلت تعاني من التخلف بالرغم من نيلها استقلالها السياسي التي عزلت الإنسان فيها وأفقدته السيطرة على محيطه فجعلته عاجزاً عن إبراز طاقاته الكامنة.

مما تقدم يتبين أن الاستثمار في رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاقتصادية

¹ القصيفي جورج، 1990، التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت، ص 8.

² الحبيب، مرجع سابق الذكر، ص 17

³ العاني، مرجع سابق الذكر، ص 87.

⁴ shulzT, 1971, inversement in humain capital, in Education ,p 2

والاجتماعية الاستثمار في الموارد المالية، وبالتالي أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا وأكثرها إلحاحا باعتبارها العملية الضرورية لتحريك وصقل و صياغة وتنمية القدرات و الكفاءات البشرية في جوانبها العلمية أو العملية و الفنية و السلوكية¹.

المطلب الرابع: دور التربية والتعليم في تكوين رأس المال البشري

أولى الاقتصاديون اهتماما خاصا بقطاع التربية والتعليم ودراسة التعليم ودراسة آثاره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة خاصة و يعود هذا الاهتمام الى عدة عوامل أهمها².

- التركيز المتزايد على التنمية الاقتصادية :

حيث ان مسألة التنمية الاقتصادية ومشاكلها أصبحت شائعة على المستويات الوطنية و الدولية خاصة في الدول النامية، ولا شك أن النهوض بمستوى التربية والتعليم يشكل احد الأدوات الفعالة في هذا المجال ، إذ يرتبط التطور الاقتصادي بالتطور التربوي و التعليمي ارتباطا وثيقا بجعله متغيرا تابعا له المدى والاتجاه.

- تزايد الإنفاق على قطاع التربية والتعليم :

فقد شهد العالم المعاصر توسعا كبيرا في القطاع التربوي و التعليمي تبعه تزايد النفقات التربوية و التعليمية في مختلف البلدان تزايدا كبيرا، الأمر الذي حمل على البحث في مدى الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من هذه الأموال المنفقة في قطاع التربية والتعليم،

¹ BellyJ.H,and Johnson,J.H,1970,Management and Organisation Behaviour, N ,Y,p58

² الحبيب ، مرجع سابق الذكر ،ص 118.

ومقدار ما يعود منها على الاقتصاد والمجتمع . غير أن بعض الدول عجزت عن القيام بالأعباء التعليمية كاملة ، الأمر الذي أدى إلى ضرورة دراسة اقتصادية علمية تبحث عن التكلفة و النفقات من جهة و العوائد من جهة أخرى ، وهذا من اجل الوصول إلى الهدف الأمثل المتمثل في تحقيق اكبر عائد ممكن بأقل التكاليف .

- تصاعد أهمية دور راس المال البشري :

حيث ان النظريات الاقتصادية الحديثة أكدت على دور و أهمية راس المال البشري في عملية التنمية الاقتصادية ،هذا الدور الذي يساهم بخلق القدرة الكبيرة على إنتاج الثروات المادية، وهكذا أخذت دراسة هذا القطاع من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية تتصاعد باستمرار من خلال الأهمية الكبيرة التي تفسرها المهام الاقتصادية و الاجتماعية التي يخلقها هذا القطاع خاصة في تكوين راس المال البشري و التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- زيادة إنتاجية راس المال البشري .
- تعزيز القوى العاملة بالمهارات و المعارف و الخبرات .
- زيادة فرص العمل وتخفيض عدد الفقراء.

المبحث الثاني: أهداف و أهمية الاستثمار في راس المال البشري.

يعتبر العنصر البشري من أهم عناصر الإنتاج ،ومن ثم فانه يلعب دورا كبيرا في دعم إمكانيات التنمية وقد أثبتت تجارب الدول أن الاهتمام بالعنصر البشري يعني زيادة الإنتاجية ورفع معدلات الإنتاج ومن ثم كان الهدف من استثمار العنصر البشري هو الناحية المادية فقط، وهذا الجزء من الدراسة يتناول مفهوم الاستثمار في العنصر البشري ،ثم يتم عرض أهم الأهداف و المجالات التي تتعلق بهذا المفهوم ونختم بعرض أهم الآثار المترتبة على تنمية العنصر البشري و ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار في العنصر البشري.

تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم بتعدد الاقصاديين الذين اهتموا بهذا الموضوع و تناولوه بالدراسة و التحليل.

فقد عرفه المجلس الاجتماعي للأمم المتحدة بأنه¹ "عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري، الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لبلد ما ،أو يمكنهم أن يساهمون فيها،على ان لا يقتصر هؤلاء الأفراد على السكان العاملين بل يمتد إلى الاشتراك الفعلي او المنتظر،أو الذي يمكن الحصول عليه من الأشخاص الآخرين في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية " وفي هذا النطاق قام المجلس بتحديد ثلاث مظاهر رئيسية لتنمية الجانب الإنتاجي للموارد البشرية وهي²:

1 أسامة محمد الفيل ، 2001، نظرة إلى المستقبل في الإنسان ،كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى ،ص 89
2 هشام مصطفى الجمل ، 2004، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي ،دراسة مقارنة ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،ص 19.

- محاولة الاستخدام الأمثل لأفراد القوى العاملة من خلال إيجاد فرص التوظيف المناسبة.
- تحسين وزيادة إنتاجية العاملين من الأفراد عن طريق توفير التعليم المهني و التدريب.
- تأييد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية القوية .

وعرفه هاريسون مستشار منظمة العمل الدولية و اليونسكو لشؤون القوى العاملة و التخطيط التربوي سنة 1964 بان تنمية الموارد البشرية تعني¹ زيادة المعارف و القدرات لدى جميع الناس في المجتمع، ويمكن وصفها من الناحية الاقتصادية بأنها تراكم راس المال البشري و استثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي.

وتتحقق تنمية الموارد البشرية عند هاريسون بطرق كثيرة أهمها: التعليم والتدريب و التنمية الذاتية و تحسين الصحة وتحسين التغذية، كما يتضح من تعريفه انه اعتبر أن تنمية الموارد البشرية لا تكون فقط للقوى العاملة المنتجة في المجتمع بل تشمل جميع أفراد المجتمع.

أما G.Becker فيرى أن مفهوم الاستثمار في العنصر البشري ينصرف إلى "الجهود التي تؤثر في مستقبل الدخل الحقيقي من خلال تعبئة الموارد في الأفراد" . ويرى Schultz ان مفهوم الاستثمار في العنصر البشري هو "كل انفق استثماري على المجالات المختلفة (الخدمات الصحية و التدريب المهني و التعليم النظامي و تعليم الكبار و الهجرة وراء العمل)

وبناء على ما سبق نستطيع القول بان مفهوم الاستثمار في العنصر البشري يشتمل على

¹ Frederik Harbison And Charles Myers, 1974, Education Man Power And Economics growth ; Stratégies of Humain Ressources Development, Oxford And I.B.H.publishing Co.New Delhi Thind Indian Reprint,P2-3.

أربعة عناصر رئيسية وهي¹:

- الإنفاق الاستثماري الذي ينفذ في العنصر البشري يخصص لتنمية القدرات و المهارات الإنتاجية للأفراد ،أو اقتصاديا يؤدي هذا الإنفاق إلى تراكم راس المال البشري .

- الإنفاق المخصص لتنمية القدرات و المهارات الإنتاجية للأفراد يتحدد وفقا لهدف زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع حاليا ومستقبلا .

~ يتحقق هدف الاستثمار في العنصر البشري من خلال الإنفاق على المجالات الاستثمارية المتعددة (التعليم، الصحة،.....الخ).

~ يترتب على الإنفاق الاستثماري على العنصر البشري عدة آثار بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي .

المطلب الثاني : أهداف الاستثمار في العنصر البشري .

تتعدد الأهداف المبتغاة من استثمار العنصر البشري إلى أهداف اقتصادية و اجتماعية وسياسية،وتتداخل هذه الأهداف بعضها بعض، ولذلك يرى بعض الاقتصاديين ان الإنفاق الإنسان هو إنفاق استثماري من حيث مساعدته في زيادة الإنتاج وغير ذلك من الأهداف و يمكن تقسيمها إلى أهداف مباشرة و أخرى غير مباشرة.

الفرع الأول : الأهداف المباشرة

تنقسم الأهداف المباشرة من الاستثمار في العنصر البشري إلى :

1 أسامة محمد الفيل ،مرجع سابق،ص 92

- زيادة الإنتاج :

تعد زيادة الإنتاج احد الأهداف المباشرة للاستثمار في العنصر البشري ،
و يربط الاقتصاديون بين التعليم وزيادة الإنتاج ، حيث يؤدي التعليم إلى زيادة
إنتاجية الأفراد¹، وذلك من خلال خلق طبقة من الفنيين في المجالات العلمية الفنية
التكنولوجية التي تزيد من الإنتاج وتعمل على تطويره ليتلاءم مع ظروف التقدم .

- تحقيق العدالة في توزيع الدخل :

ويعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف الهامة للاستثمار في العنصر البشري ، اذ انه
يقارب بين الطبقات الغنية و الطبقات الفقيرة ، وبعد التعلية والرعاية الصحية من
الأدوات التي ساعد في تخفيف حدة الفروق بين دخول الأفراد .

- تحقيق التوظيف :

ويقع هذا الهدف على راس الأهداف التي توليها الدول أهمية وتدرجها ضمن
سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية ، ويتمثل هذا الهدف في إيجاد فرص عمل مناسبة
للأفراد و يكون ذلك عن طريق الملائمة بين رغبات أصحاب العمل وما يحتاجونه
من مهارات وكفاءات ويمكن منحه للأفراد عم طريق الاستثمار في العنصر البشري
سواء عن طريق التعليم أو التدريب أو غيره ، وبالتالي تكون العمالة المطلوبة في

¹ صلاح الدين نامق، 1998، قضايا التخلف الاقتصادي، دار المعارف ،مصر، ص 144.

السوق على قدر كبير من المهارة فتزداد الإنتاجية¹.

- تحقيق المساواة الاجتماعية :

يساعد الاستثمار في العنصر البشري عن طريق التعليم على تحقيق المساواة الاجتماعية وذلك من خلال مساعدة الطبقات الفقيرة المحرومة و نشر مبادئ التعاون بين الأفراد².

الفرع الثاني : الأهداف الغير المباشرة .

وهذه الأهداف وان كانت لا تؤدي الى تحقيق زيادة في الإنتاج و الإنتاجية بطريقة إلا أنها تساهم في ذلك بشكل غير مباشر و من أهم هذه الأهداف ما يلي:

- بناء الدوافع الاقتصادية للأفراد :

من المعروف أن السلوك الاقتصادي للإنسان يتأثر بدوافعه الاقتصادية، ويهدف الاستثمار في العنصر البشري إلى خلق الصفات الاقتصادية البناءة التي تقتضيها طبيعة العمل، ف الرغبة في إتقان العمل، و الاستقرار في العمل، و احترام المواعيد، و غير ذلك من الدوافع لها دور كبير في زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية³.

1 الفيل مرجع سابق، ص9.

2 نوفل، مرجع سابق، ص81.

3 الفيل، مرجع سابق، ص97-98.

- إحداه التغيير الاجتماعي اللازم لعملية التنمية

يعتبر هذا الهدف من الأهداف غير مباشرة اللازمة لتحقيق عملية التنمية، ذلك أن مصدر التغيير¹ لا يوجد في الأنظمة و القوانين فقط بقدر ما يوجد في الأفراد، فعليهم يقع عبء التغيير في المنظمة و المؤسسات و العلاقات، فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي وتحكمها قيم جامدة تقف عقبة في سبيل التغيير، ومن ثم فانه عن طريق تعليم العنصر البشري يمكن العمل على إزالة المعوقات الثقافية وخلق اتجاهات علمية تساعد على الانتقال بالمجتمعات التقليدية إلى مستوى العنصر. إن عملية التنمية تجلب معها حتمية التنازلات الاقتصادية والطبقية من جانب فئة معينة لصالح فئات أخرى².

- توفير مناخ البحث العلمي في المجتمع :

يعد هذا الهدف من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الاستثمارات البشرية، إذ أن المجتمع الذي يريد أن ينمو و يتقدم هو في حاجة إلى مزيد من أدوات البحث العلمي من الباحثين المتخصصين في فروع العلوم المختلفة و مؤسسات البحث العلمي المجهزة بأحدث أجهزة البحث العلمي التي تساعد الباحثين على أداء عملهم على أفضل و وجه مما يدفع عملية التنمية إلى الأمام .

- تحسين المناخ السياسي :

إن تحسين المناخ السياسي له تأثير كبير على الاستثمار في العنصر البشري ، ويتضح

1 عبد الباسط حسن ، 1977، التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ص 48.

2 الجمل، مرجع سابق ، ص 197.

هذا جليا عند وضع السياسات العامة للدولة ، ذلك انه عند منح الأفراد قدرا كبيرا من الحرية يؤدي إلى مزيد من الإنتاج، كما يمكن أن تؤدي الاستثمارات البشرية إلى تحسين كفاءة الجهاز الحكومي عن طريق ثروة إدارية تقوم على العلم و المعرفة و تلغي السلبيات التي تعوق خطط التنمية و توفر المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية غي المجتمع.

المطلب الثالث : أهمية الاستثمار في رأس المال البشري .

تعتبر المواد البشرية من مقاييس التي تقاس بها ثروة الأمم ، باعتبارها علة رأس المكونات الرأسمالية ، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل لتحقيق التقدم. وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي ، حيث ذكر آدم سميث في كتابه الشهير " ثروة الأمم " أن كافة القدرات المكتسبة و النافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، حقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية ، ومع ذلك نعد هذه المواهب جزءا هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسيا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه¹.

كما أكد " الفريد مارشال " أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا و في رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان إذ عن طريق الإنسان تتقد الأمم .

وفي دراسة عن تأثير التعليم وتنمية القوى البشرية بشكل عام في النمو الاقتصادي قسم العلمان " هاريسون و مايرز " بلدان العالم أربعة مستويات من النمو الاقتصادي تائرا بدرجة التعليم وهي كالتالي²:

¹ شريفي، إبراهيم، 2012، أهمية الاستثمار في الرأس المال البشري - حالة الجزائر-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 08، ص40

² هاريسون ، مايرز، مرجع سابق ، ص19.

الفرع الأول : البلاد المتخلفة " Under developed countries "

وهي تعاني من ضعف الوعي بالتعليم ومحدودية إمكانات المدارس وانتشار ظاهرة التسرب و ارتفاع الفاقد في التعليم وانخفاض معدلات القيد في المدارس (من 5 الى 40 % من الفئة العمرية من 6 إلى 12 سنة في المرحلة الابتدائية، 3% من الفئة 12-18 سنة في المرحلة الثانوية) ، واغلب دول هذه الفئة لا يوجد بها جامعات والقليل منها به معاهد عليا .

الفرع الثالث:البلاد شبه المتقدمة "Semi-Advanced Countries"

وهي البلاد التي قطعت شوطا متوسطا في طريق التقدم ويتميز التعليم فيها بأنه إلزامي لمدة 6 سنوات وترتفع معدلات القيد بها لتصل إلى نحو 80% ومشكلات التسرب و الفاقد من التعليم اقل حده من الفئتين السابقتين،و التعليم الثانوي متنوع ويميل الى الاتجاه الأكاديمي بهدف الإعداد للتعليم الجامعي الذي يتميز في هذه البلاد بارتفاع إلا أن الجامعات تعاني من ازدحام الطلاب وضعف الإمكانيات المادية ونقص أعداد هيئات التدريس .

الفرع الرابع: البلاد المتقدمة "Advanced Countries"

وهي البلاد التي قطعت شوطا طويلا في طريق التقدم وحققت مستوى اقتصادي متطور خاصة في مجال الصناعة وتزدهر بها حركة الاكتشافات العلمية ولديها رصيد من الكفاءات البشرية و القوى العاملة المؤهلة و المدربة و يتميز التعليم فيها بارتفاع معدلات القيد في جميع مراحلها وارتفاع مستوى التعليم الجامعي و الاهتمام بالكليات العلمية بدرجة تفوق الكليات النظرية مع الاهتمام بالبحث العلمي و الاكتشاف و الاختراع .

خلاصة :

يعتبر المورد البشري احد عناصر النشاط الاقتصادي لما له من اثر في أداء المؤسسات
فركز الاقتصاديون على الاهتمام بهذا المورد بسبب ما يتمتع به من خصائص و سمات
تساعده في التفاعل و التأقلم مع المحيط والتغيرات، واهتمت بذلك معظم الدراسات على كيفية
تنمية وتطوير هذا العنصر من خلال التعليم و التدريب، و عليه فان تنمية الموارد البشرية
تمثل احد المقومات الأساسية في تحريك و صقل و صيانة و تنمية القدرات و الكفاءات البشرية
في جوانبها العلمية و العملية و الفنية و السلوكية .

الفصل الثاني

الإطار النظري للنمو
الاقتصادي وعلاقته
برأس المال البشري

تمهيد:

عرفت نظرية النمو الاقتصادي تطورا هائلا وذلك على مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم و إيديولوجياتهم، انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية ممثلا بآدم سميث و ريكاردو و مالتيس، وقد تلتها بعد ذلك بعض المحاولات الأخرى التي استعملت النماذج الرياضية على نطاق واسع ، التي قدمت من طرف Ramsy و young و shumpeter بالإضافة إلى كل Harrod و domar في بداية القرن الماضي ، وفي ظل الانتقادات الموجهة لهذه النظريات و خاصة النموذجين الأخيرين ظهر نموذج أكثر تحليلا ، و هو مقدم من طرف النيوكلاسيكي R.Solow فإن هدفه البحث عن أسباب الاختلافات بين مختلف الدول في درجة الغنى و الفقر¹، وقد ساهم هؤلاء الكتاب جميعهم في تكوين الإطار الأساسي لنظرية النمو الاقتصادي فقد جاءت بعدة أفكار أساسية أهمها : التوازن الحركي، المنافسة التامة ، التحليل وفق العائد المتناقص ، التراكمات الرأسمالية ، دراسة العلاقة بين الدخل الفردي و النمو السكاني،..إلى غير ذلك، وقد طورت هذه النظريات فيما بعد بشكل أفضل و على نطاق واسع وذلك انطلاقا من منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وهي التي تسمى الآن بنظريات النمو الداخلي. وقد كانت أول واهم المساهمات غيرها مقدمة من طرف Romer سنة 1986، بالإضافة الى مجموعة من المساهمات و المحاولات الأخرى المقدمة من طرف lucas سنة 1988.

في هذا الفصل سيتم عرض أهم النظريات التي جاءت من اجل تحليل مصادر الأداء الاقتصادي و التركيز على أهمية التطور التكنولوجي و مساهمة راس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي.

¹ شريفي ،مرجع سابق ،ص 35.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي

تعتبر المواضيع التي اهتمت بالنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادي عموما من أهم المواضيع التي تمت مناقشتها من طرف الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم و انتماءاتهم خلال القرن الماضي و بداية القرن الحالي، ونظرا للجدل الكبير الذي يثيره موضوع التنمية من حيث مختلف المفاهيم المرتبطة به وكذا سبل تحقيقه فانه سوف يتم الوقوف على مختلف هذه المفاهيم.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمفهوم التنموي.

برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع هدفه إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن تحسن متزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأفراده بالصور التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات.

و عموما يشير معظم الباحثين في الحقل الاقتصادي إلى أن مفهوم التنمية قد تطور عبر مراحل متواصلة تعكس مدى تأثير الفكر التنموي الغربي على الفكر التنموي في البلدان النامية ففي البداية أي قبل خمسينات القرن الماضي كانت التنمية تحدد وتعرف من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج الوطني الخام و نصيب الفرد منه ، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني آدم سميث في الربع الأخير من القرن 18م وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدمتا للدلالة على حدوث تطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي،

وحتى عندما أثبتت مسالة التطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع ، وجرى الربط بين التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي أي بمعنى القدرة على الحصول على المزيد من السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان التي تتنامى بصورة مستمرة، واتجه الاهتمام في هذه الفترة إلى النمو الاقتصادي من خلال قياس النمو الناتج الوطني الخام ومقارنته بنمو السكان لقياس نصيب الفرد من السلع والخدمات كمؤشر للنمو، ثم أدى ما أحدثته الحرب العالمية الثانية من تدمير لمعظم اقتصاديات الدول الصناعية وما صاحبها من مشاكل اقتصادية التي استفحلت بشكل كبير في تلك الفترة، كل هذا أدى بالاقتصاديين إلى الاهتمام بتوفير فرص العمل للشعوب كهدف أساسي للتنمية الاقتصادية المنشودة، وبالتالي كان تحديد مفهوم التنمية يتم بالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية، مما أدى إلى خلط كبير وواضح بين " طبيعة العملية التغيرية التنموية وبين بعض أهدافها الاقتصادية كالزيادة في الناتج الوطني... الخ ونصيب الفرد منه"¹. وهكذا تم تعرف التنمية الاقتصادية في هذه الفترة على أنها الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة².

ثم انتقل الفكر الاقتصادي مع بداية الخمسينات إلى تحديد مفهوم التنمية وتعريفها بالتركيز على الجانب الاقتصادي المحض من خلال إدماج المتغيرات الاقتصادية المختلفة، في إطار الاعتقاد بان عملية التغير التنموية تنطلق من الجانب الاقتصادي ، وتحاكي مسيرة النمو الذي حدث في البلدان المقدمة ، ويشار إلى انه في هذه المرحلة من تطور الفكر التنموي كان هنالك تضاد كبير بين المنهج الرأسمالي و المنهج الاشتراكي .

وفي الجهة الأخرى في البلدان النامية وخاصة العربية منها والإسلامية ثم تحديد مفهوم التنمية باعتبارها عملية تتناقض مع عملية التغريب ومحاولات التحديث التي تتميز بها الدول

¹ صالح صالح، 2006، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 88.

² صالح صالح، مرجع سابق، ص 88.

الدول الغربية المتقدمة ، فالواقع يؤكد أن الفكر الاقتصادي في تحديده لمفهوم التنمية إلى تيارين رئيسيين:¹

- أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي ولا يميز غالبا بين النمو والتنمية بحيث يستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية و العالم الغربي و يؤكد فكرة هذا التيار على أن التنمية ماهي إلا عملية هادفة إلى خلق طاقات جديدة وقيم مضافة ، تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم ومنتظم لفترة طويلة من الزمن.

- أما التيار الآخر فيمثل اقتصاديون العالم الثالث و يؤكد هذا التيار على أن التنمية هي تلك العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية يتحقق بموجبها لأغلبية أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة ، وتعميم المساواة في توزيع الثروة و العدالة الاجتماعية. ثم برزت هناك مناداة بتعميم الدراسات حول الإصلاحات الاقتصادية كأداة فعالة لتحقيق التنمية في الدول النامية خلال السبعينات من القرن الماضي أما في العالم الغربي فكانت هناك مناداة و أصوات تتعالى لتغيير مفهوم التنمية السائد خلال الستينات و السبعينات بسبب القصور التي تتخلل العملية التنموية في هذه البلدان خلال هذه الفترة و الفترات السابقة ، حيث كانت الثروة تخلق من أجل الثروة و ليس من أجل الإنسان وتم التأكيد على تطوير و تعميم مفهوم التنمية البشرية خلال الثمانينات من القرن الماضي ، و الاهتمام بالجانب البشري باعتباره محور التنمية و هدفها الاستراتيجي ، فمع تطور الدراسات التاريخية و الحضارية المقارنة أدرك المفكرون الاقتصاديون حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية فمما لا شك فيه أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية و وظيفة اجتماعية ، حيث أنها في المدى البعيد تستهدف رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته وبالتالي أصبحت التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية متلازمتين

¹ نبيلة فالي، 2008، التنمية من النمو إلى الاستدامة، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي الدولي : التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورومغاربي ، دار الهدى للطباعة والنشر ، سطيف ، ص 226.

ومتكاملتين فيما بينهما ، وهكذا بدأت المناداة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية و البشرية بشكل يتماشى مع نظريتها الاقتصادية¹.

و بتزايد مخاطر نموذج النمو الاقتصادي القائم على الاستغلال التبادلي للموارد و الاستعمال التبادلي لها و في ظل التدهور البيئي الخطير الذي أصاب الكرة الأرضية ، برزت هناك أصوات تنادي بضرورة عقلنة التنمية القائمة على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية و تحسين النشاطات الإنسانية المسببة للتلوث و بذلك تؤكد للجميع أنه يجب تبني مفهوم التنمية المستدامة بشكل مؤسس وفعال لمحاولة الحد من تدهور البيئي و تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل تنمية شاملة .

المطلب الثاني : مفهوم النمو الاقتصادي

اهتم العديد من الاقتصاديين في تحديد مفهوم شامل لمصطلح النمو الاقتصادي (Economic Growth) من بينهم François Perroux ، Simon Kuznets ، الخ ، حيث نجد من بين تلك المفاهيم ما يلي :

عرف الاقتصادي François Perroux النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لبلد ما لمؤشر الناتج الكلي الخام أو الصافي بقيمة حقيقية². كما يقصد بالنمو الاقتصادي على انه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي

¹ مدحت القريشي ، 2007، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، عمان، ص 62-64.

² Janine bremond Et Alain Geledan (1981) " Dictionnaire Economique Et Social – 100 Articles Thématiques , 1200 Définitions " hatier , paris ,P123.

الدخل القومي ، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي¹ .
من خلال تحليل هذا المفهوم و التعمق فيه يمكن استنباط مجموعة من الخصائص التي تميز
النمو الاقتصادي :

1. إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي ، بل لا بد وان
يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي ، بمعنى ان معدل النمو لا بد وان يفوق معدل النمو
السكاني ، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ، إلا ان نمو السكان بمعدل أعلى
يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي ، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا
البلد إلا انه لم يحقق نموا اقتصاديا ، ووفقا لذلك فإن : معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو
الدخل القومي – معدل النمو السكاني² .

2. أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في دخل الفردي الحقيقي و ليس النقدي ، فالدخل
النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما
تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها ، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي نسبة
الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار ، أي أنه يشير لكمية السلع و الخدمات التي يحصل
عليها الفرد من إنفاق دخلة النقدي خلال فترة زمنية معينة ، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة
معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فان الدخل الحقيقي سف يظل ثابتا و لا
يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة ، بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل
النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم) فان الدخل الحقيقي للفرد
سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته ، ومن ثم لن يحدث نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل
الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم ، و يلاحظ مما سبق أن : معدل النمو
الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي – معدل التضخم³ .

1 محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، 2000، "التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية –" الناشر قسم
الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ص51.

2 عجمية ، وناصف ، مرجع سابق ، ص 73-74.

3 عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، 2000، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص 12.

3. أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد وان تكون على المدى الطويل ، وليس زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها ، لذلك فإن النمو العابر الناتج عن عرضية لا يمثل نمواً بالمفهوم الاقتصادي¹.

- كذلك يعرف Simon kuznets (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971) النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه ارتفاع لفترة طويلة من قدرة عرض بضائع اقتصادية بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه القدرات المتنامية إلى التقدم التكنولوجي و التعديلات الهيكلية التي تعتمد عليها².

- كذلك يعرف النمو الاقتصادي على أنه معدل التغير في متوسط الناتج للفرد (نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط) ، والهدف منه رفع مستويات المعيشة لدى السكان³.

- كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع و الخدمات خلال فترة زمنية ، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محلياً او خارجياً⁴.

- يعرف أيضاً بأنه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ، ومدى استغلال هذه الطاقة ، فعند ارتفاع نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ترتفع معدلات النمو في الدخل الوطني ، و العكس صحيح في حال انخفاضها⁵.

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل للنمو الاقتصادي و المتمثل في الزيادة المستمرة لكمية السلع و الخدمات التي ينتجها الاقتصاد من أجل تحقيق الرفاهية لدى أفراد المجتمع ، وهذا يعني أن حدوث النمو الاقتصادي يتطلب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل ، أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية ، ان تكوم الزيادة على المدى الطويل

1 عجيمة ، وناصف ، مرجع سابق ، ص 54.

2 Todaro et Smith (2003) "Economic Development 8 th edition "Addison Wesley , p85.

3 حين عمر ، 1988، التطور الاقتصادي -دراسة تحليلية تاريخية لأسباب ومشكلات التقدم والركود و التخلف -، دار الفكر العربي القاهرة ، ص 191.

4 معروف هوشيار ، 2005، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ص 347.

5 عريقات حربي محمد موسى ، 2006، مبادئ الاقتصاد -التحليل الكلي-، دار وائل للنشر عمان الأردن الطبعة الأولى ، ص 268.

تؤكد العديد من الدراسات على أن أحسن مقياس للنمو الاقتصادي هو الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic product) المعبر عنه بالأسعار الثابتة لسنة معينة حتى يتم المقارنة بين القيم بشكل صحيح ، وبذلك يمكن حساب معدل النمو الاقتصادي من خلال مايلي :

$$Growth(GDP_r^t) = \frac{GDP_r^t - GDP_r^{t-1}}{GDP_r^{t-1}} \times 100$$

حيث يمثل GDP الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة t.

المطلب الثالث : عناصر النمو الاقتصادي

يعتبر تحديد مصادر النمو و كيفية التحكم فيها احد أهم أهداف النظرية الاقتصادية فالعملية الإنتاجية تعتمد على استعمال عوامل الإنتاج (العمل ، راس المال) ويستطيع أي مجتمع ان يزيد من الناتج الذي هو حاصل عملية الإنتاج عن طريق زيادة الموارد المستخدمة (المدخلات) أو بتحسين إنتاجية هذه الموارد و التي تتحقق نتيجة لتحسين نوعية العمالة ذاتها (رفع مستوى التأهيل عن طريق التعلم أو التدريب) ، أو نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة (تطوير تقنيات الإنتاج) ، أو نظم إدارية أفضل وسياسات حكومية أكثر مرونة وفعالية، وعلى هذا الأساس يتم التمييز بين :

- النمو الاقتصادي المكثف، و هو النمو الاقتصادي الناتج عن تحسين مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج (مع المحافظة على نفس كميات المدخلات)
- النمو الاقتصادي الموسع ؛ وهو النمو الاقتصادي الناتج عن التوسع في حجم عوامل الإنتاج المستعملة في العملية الإنتاجية (زيادة الاستثمارات كالمصانع و المزارع ...).

وعليه تعتمد محددات النمو الاقتصادي على مختلف متغيرات الإنتاج لإظهار عوامل الإنتاج الرئيسية حسب مختلف التركيبات ، فهي ملزمة بضمان نمو متوازن ودعم المجمعات الاقتصادية في المدى الطويل ، وبالتالي تركز عملية النمو الاقتصادي على ثلاثة عناصر أساسية:

-**العمل:** هو عبارة عن مجموعة قدرات الفيزيائية و الفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته ، حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة معدلات نمو الناتج القومي ، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشيطين في البلد و كذا ساعات العمل التي يبذلها كل عامل ، كما تمثل الزيادة في عدد السكان عامل رئيسي في ارتفاع حجم العمالة في دولة ما. و يعتبر التحسن في نوعية عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج ، ويتم تحسين عنصر العمل عن طريق التدريب أثناء العمل و التعليم .

- **رأس المال :** يعرف رأس المال على انه مجموعة السلع و الخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد ما ، كما يمثل رأس المال مجموع الاستثمارات و التجهيزات و البنية التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة ، ويتم تمويل رأس المال من خلال الإدخال الذي يوجه للاستثمار ، إذ أن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار و من غير الممكن بقاء الأموال مدخرة عقيمة دون استخدامها لأغراض الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج والدخل ، الأمر الذي يساعد على التكوين الرأس مالي في الاقتصاد¹ ، كما يمكن أن يتكون رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي و الخارجي و الخارجي و

¹ فليح حسين خلف ، 2003، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، جدار للكتاب العالمي ، عمان ، ص 107.

المساعدات الخارجية ، و هو يساهم بدرجة عالية في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسرع العملية الإنتاجية و في استثمارات البنية التحتية ، الطرقات ، السكك الحديدية و الاتصالات و الكهرباءالخ .

التطور التكنولوجي: هو عبارة عن مجموع النظم الحديثة و التقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج و التي تهدف إلى إنتاج كمية اكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات اقل من المدخلات ، أي أن التقدم التقني يعمل على :

زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج حيث حتى إذا بقيت عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فان ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وبالتالي سيتحقق النمو الاقتصادي، و يتولد التطور و التقدم في التكنولوجيا من خلال الاختراعات الجديدة، فالنقطة الهامة في التطور التكنولوجي تتمثل في انه يعمل على استنزاف الطاقة الكامنة في كمية مدخلات من الموارد المستخدمة من اجل الزيادة الكبيرة في الناتج القومي¹.

¹ فليح حسين خلف ، مرجع سابق ،ص 109.

المبحث الثاني : نظريات حول علاقة وأهمية راس المال البشري في النمو الاقتصادي .

لم يصغى دور راس المال البشري في النمو الاقتصادي إلا من خلال نماذج النمو الداخلي فقد كانت نظرية راس المال البشري لشولتز (Shultz 1961) و بيكر (Becker) متعلقة متعلقة في الأصل بالجانب الجزئي لاختيار التربية للأعوان الرشيدين الذين يحاولون إيجاد السلوك الأمثل على مدى دورة الحياة بخصوص استثماراتهم في التكوين ، و كانت هذه النظرية في البداية مرتبطة بسوق الشغل أي بمقارنة عائد الوقت المخصص للعمل بالعائد المستقبلي الناتج عن تخصيص هذا الوقت في تكوين و تعليم الأطفال و الاهتمام براس المال البشري ، أهم نموذج تطرق مفصلا لدور راس المال البشري في النمو بصفة مباشرة هو الذي قدمه لوكا سنة 1988 ، ولكن قبل ذلك كانت هناك محاولة لإدراج راس المال البشري في نموذج النمو النيوكلاسيكي أي نموذج سولو قدمها كل من مانكيو ، رومو ووايل عام 1992.

المطلب الأول: نموذج سولو براس المال البشري .

اقترح كل من مانكيو ، روميو ووايل (MRW :1992) تطويرا لنموذج سولو¹ بإدراج راس المال البشري منفصلا عن راس المال المادي ، ويعتمد النموذج المقدم على فرضية أن راس المال البشري يتراكم بنفس تقنية تراكم راس المال المادي مما يسمح بالتعبير عنه بوحدات مادية وليس بوحدات زمنية ، ويتطور راس المال البشري بتطور المعارف بفضل التربية والتعليم و اللذان يخضعان للجهد الاقتصادي.

¹N.Gregory mankiw . David , Romer & David N, Well.A ,contribution on the empiric growth the Quarterly journal of Economics , N° 107 , May 1992 .

المعادلتان الأساسيتان لنموذج سولو بعد إدراج عامل راس المال البشري تكتب :

$$\dot{k}^e = s_k k^{e\alpha} h^{e\beta} - (\delta + \gamma + n) \cdot k$$

$$\dot{h}^e = s_H k^{e\alpha} h^{e\beta} - (\delta + \gamma + n) \cdot h^e$$

تبرز المعادلة الأولى بان راس المال الفردي للعامل الفعال و بالتالي الناتج الفردي للعامل الفعال، يزيد بزيادة راس المال البشري للعامل الفعال، بينما تبرز المعادلة الثانية أن راس المال البشري الفردي للعامل الفعال يزيد أيضا بزيادة راس المال المادي للعامل الفعال. حيث : معدل الإهلاك لكل من راس المال المادي و راس المال البشري على حد سواء ، S_k و H هما على التوالي الحصة الثابتة من الناتج المستثمرة في راس المال المادي و راس

المال البشري ، راس المال الفردي للعامل الفعال و k^e يعبر عم تغير هذا الأخير h^e راس المال البشري الفردي للعامل الفعال ، γ معدل التطور التقني بمفهوم هارود حيث ان حجم العامل الفعال المدرج في دالة الإنتاج هو $A.L$ و $y g_A =$ ، معدل النمو الديمغرافي و α و β ثوابت حيث : $\alpha + \beta < 1$ ، $\alpha > 0$ و $\beta > 0$.

حالة التوقف تتميز بانعدام نمو راس المال الفردي سواء المادي او البشري أي $0 = \dot{k}^e$ و h^e وهو ما يعني نمو المتغيرات Y, K و H بنفس المعدل الذي يكتب :

$$n + y g_k = g_y = g_H =$$

و بالتالي يكون لدينا :

$$y g_y = g_k = g_h = g_A =$$

$$g_k^e = g_h^e = 0 g_y^e =$$

في حالة التوقف وتصبح كل من k^e, y^e و h^e ثوابت .

ويبرز من خلال نموذج مانكيو ، رومر ووايل تأثير معدل تراكم راس المال البشري (S_H) على الناتج الفردي للعامل الفعال مما يمكن من تفسير الفروق بين الدول ، كما يبين أن سرعة الانتقال إلى حالة التوقف :

$$V = (1 - \alpha - \beta) (n + y + \delta)$$

هي أقل من

$$V = (1 - \alpha) (n + y + \delta)$$

أي انه اقل منها في حالة غياب راس المال البشري ، في حالة غياب راس المال البشري سوف نصل إلى حالة التوقف بأسرع مما يكون في حالة وجود راس المال البشري.

المطلب الثاني: نموذج AK

يعتبر نموذج AK احد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة و التي يكون فيها

للسياسات الاقتصادية دور و انعكاسات على النمو المدى الطويل¹.

عندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على

المدى الطويل ، وذلك يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية و خاصة إنتاجية راس العمل ،

فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص

¹ غربي ، صباح ، 2008 ، الاستثمار في التعليم ونظرياته، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.

المرد ودية الحديدية لراس المال ، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج AK إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحديدية أي أن $a=1$ ، ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:

$$1----- Y=AK$$

حيث أن A معامل ثابت ، أما K فتمثل رصيد راس المال ،وتقود هذه الدالة إلى وضع يكون معدل العائد ثابت، وتراكم راس المال يكتب الشكل المعطى في نموذج Solow أي :

$$2----- K= s\dot{Y} - \delta K$$

مع افتراض ان عدد السكان ثابت أي : $\dot{L}=0$

من المعادلتين (1) و (2) يمكننا استخراج معادلة النمو التالية :

$$3----- =sA - \delta \frac{\dot{Y}}{Y}$$

أو :

$$=sA - \delta \frac{\dot{K}}{K}$$

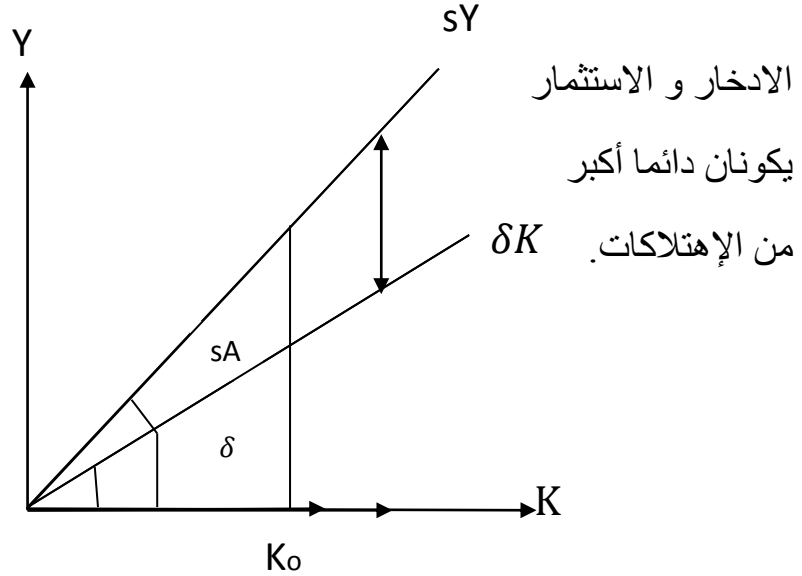
$$=s \frac{Y}{K} - \delta \frac{\dot{K}}{K}$$

حيث تمثل Y حجم الإنتاج ، أما K فهي تمثل راس المال الموسع والذي يتضمن راس المال العيني (كالألات و المعدات) وراس المال البشري أي العمالة ، في حين يعبر s عن معدل الادخار ، و A فهي متغير ثابت وموجب يعبر عن التكنولوجية السائدة ، وعليه بالعودة الى

نموذج Solow مع مراعاة نموذج AK فانه يمكن رسم الشكل التالي :

الشكل رقم (2.1)

نموذج AK



الخط SK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض راس المال المهلك ، أما المنحنى sY

فيعطي الاستثمار بدلالة رصيد راس المال ، وبما Y في هذا النموذج خطي في K

فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم و هي أحد خصائص نموذج AK.

بافتراض أن اقتصاد ما يبدأ من النقطة K_0 ، في حالة نموذج سولو المذكور سابقا كان تراكم

راس المال خاضعا للعوائد المتناقصة ($1 > a$) أي أن كل وحدة جديدة في راس المال تكون

إنتاجيتها أقل من سابقتها ، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى δ مع توفيق تراكم

راس المال الفردي K ، أما في نموذج AK فيتميز راس المال بمرودية ثابتة ، أي أن

الإنتاجية الحدية لكل وحدة راس مال تساوي التي قبلها وما بعدها ، وتكون دائما مساوية

ل: A حيث :

$$\text{وبالتالي: } A = \frac{\dot{K}}{K} \text{ and } \frac{\dot{K}}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta$$

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = g_y$$

ومنه من المعادلة (2) و (3) نستنتج أن معدل نمو راس المال يساوي معدل نمو الإنتاج ، و (g_y) لاقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار – الادخار - ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد من معدل الاستثمار سيكون لها اثر دائما على معدل النمو .

المطلب الثالث : نموذج لوكا lucas بإدخال راس المال البشري

يعتمد نموذج لوكا في وجود راس المال البشري على مجموعة من الفرضيات ، وهي

كالتالي :

- يعتبر لوكا أن الاقتصاد هو مكون من قطاعين فقط ، قطاع إنتاج السلع وقطاع تكوين راس المال البشري.

- كل الأعوان هي أحادية، بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة ، أي أن عددهم يساوي n .

يرى لوكا أن تراكم راس المال البشري هو مقيد بالمعادلة التالية :

$$\dot{h} = \beta(1-\mu)h$$

حيث μ هو الزمن المسخر للعمل ، و ($\mu-1$) هو الزمن المسخر للحصول على المعارف ، و β هو مقدار الفعالية، ومنه يمكن كتابة :

$$\frac{\dot{h}}{h} = \beta(1-\mu)$$

أما الدالة الإنتاج فهي من النوع "Cobb-Douglas" تأخذ الشكل التالي :

$$Y = K^\beta (hL)^{1-\beta}$$

حيث h تمثل راس المال البشري الفردي .

ان نموذج لوكا يجتمع كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج سولو في حالة استبدال h مكان a ، حيث يلعب راس المال البشري في نموذج لوكا نفس الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في نموذج سولو الذي اعتبره ثابتا ، فتفسيره في نموذج لوكا هو أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير و كافي للتكوين ($\mu-1$) من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة راس المال البشري ، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ، و العكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم. وفي هذا النموذج يلاحظ أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى و الفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم ، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة و الوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين ، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم تفضيل تراكم المعارف سوف يكون أثر ايجابي على النمو الاقتصادي .

المطلب الرابع : نموذج Romer

وينطلق Romer من أن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس

فالمعارف و الأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية من نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها ، كما يتم انتقال المعارف و المعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة التكلفة الحدية للمعلومة معدومة وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئيا ، أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئيا ، وبالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة ، و عوضا عن ذلك فانه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل النظرية النيوكلاسيكية .

يمكن أن تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا ولكن الوحدات الآتية نحصل عليها بسهولة أكثر وذلك بنسخ الوحدة الأولى ، هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمرودات ذات غلة الحجم المتزايدة و بالمنافسة غير التامة ، ويمكن تفسير نموذج Romer سنة 1990 كما يلي ¹ :

افتراضات النموذج:

- في هذا النموذج الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مساندا مضاعفا.
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث و التطوير ، هو أساس التفسير.
- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي :

¹ Karline PELIER,2003,propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse cliométrique du modèle de Romer , université Montpellier I,p3

$$Y = K^\alpha (AL)^{1-\alpha}$$

$$(0 < \alpha < 1)$$

حيث:

A: تمثل رصيد الأفكار .

K: تمثل رصيد راس المال .

إن مردودية Y هي ذات غلة ثابتة في L_y و K ، ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الانتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة ، ويتراكم K مثل نموذج Solow بتحويل الإستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار بمعدل ثابت s ، ويهتك بمعدل خارجي المنشأ δ وعلية يمكن كتابة

$$\dot{K} = sY - \delta K$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث :

$$\frac{\dot{L}}{L} = n$$

في نموذج Solow كان A عامل خارجي المنشأ وبتزايد بمعدل ثابت ، أما في نموذج Romer فإن A تكزن داخلية المنشأ ، حيث A_t هي رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة (T) و \dot{A} هي عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة و التي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة A مضروباً في المعدل الذي يجد به الأشخاص

هذه الأفكار (γ) ، وعليه نكتب المعادلة التالية :

$$\dot{A} = \gamma L_A$$

So :

$$L = L_A + L_y$$

حيث : L_y الإنتاج المباشر ، و L_A إنتاج الأفكار أو التكوين .
ويمكن افتراض أن :

$$\gamma = bA^\rho$$

وهذا الافتراض استمد من الملاحظة الواقعية حيث : b و ρ هي عبارة عن ثوابت ، فعندما تكون ($0 < \rho$) فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف و الأفكار المكتشفة ، أما عندما يكون ($0 > \rho$) فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف .
فبافتراض ان عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا :

$$L_A = L_A^\lambda \quad (0 < \lambda < 1)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الإهلاك المعرفي λ يساوي الواحد ، ومنه فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي :

$$\dot{A} = bA^\rho L_A^\lambda$$

. حيث يلاحظ أنه عند أخذ كل باحث على حدى فإن (γ) يعتبر ثابت – مردودات ثابتة-
أما على المستوى الكلي فإن (γ) يتغير متأثراً بنشاط المجموعة – ظهور الآثار الجانبية-
Externalités - و في نفس الوقت يتم معاملة A^p بطريقة خارجية المنشأ من طرف
الأفراد مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة.

النمو المتوازن:

مع الجزء الثابت من الباحثين يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي:

$$g_y = g_K = g_A$$

هذا يدل على أن الإنتاج الفردي وراس المال الفردي ومخزون المعارف تتزايد بنفس المعدل
على طول سلسلة النمو المتوازن، وغي غياب الرقي التقني فإنه ليس هناك نمو في هذا
النموذج.

بأخذ $\dot{A} = bA^p L_A^\lambda$ مرة أخرى ، نتحصل على :

$$\frac{\dot{A}}{A} = b \left(\frac{L_A^\lambda}{A^p} \right)$$

على طول خط النمو المتوازن يكون $\frac{\dot{A}}{A} = g_A$ ثابت، بأخذ المشقة اللوغاريتمية نستطيع

الكتابة:

$$0 = \lambda \left(\frac{\dot{L}_A}{L_A} \right) - (1 - \rho) \frac{\dot{A}}{A}$$

وبوضع $\left(\frac{\dot{L}_A}{L_A} \right) = n$ أي معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين ، يمكن كتابة ما يلي :

$$g = \frac{\lambda n}{(1 - \rho)}$$

في المدى الطويل g يحدد بعوامل دالة إنتاج المعارف ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، فإذا كان $\lambda = 1$ و $\rho = 0$ ، إذن:

$$\dot{A} = b \cdot \dot{L}_A$$

الخلاصة:

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشر لقياس تقدم أو تخلف الدول على اختلاف أنظمتها وخصائص مجتمعاتها، لما له من أهمية في تحديد مدى فعالية النشاط الاقتصادي ووسيلة لتقييم السياسات الإصلاحية المتبعة من قبل متخذي القرارات، فالنمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة المستمرة لكمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد من أجل تحقيق الرفاهية لدى أفراد المجتمع، ومن أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الأداء الاقتصادي عمد الاقتصاديون أمثال " Denison " و "Shultz" و " Romer " و غيرهم إلى تحليل مصادر النمو الاقتصادي معتبرين الاستثمار في راس المال البشري عن طريق التعليم أهم مصدر، ولا تزال الدراسات و المحاولات قائمة ومشيرة إلى دور التعليم و إسهامه الفعال في زيادة النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

دور رأس المال البشري في
النمو الاقتصادي

في الجزائر 1990-2011

1.3 تمهيد :

تعتبر المنظومة التعليمية البيئة الخصبة التي تنبت فيها الأدمغة البشرية و تنمو باكتساب المعارف و الكفاءات نظريا وتطبيقيا، وعلى هذا الأساس أصبح الاستثمار في الرأس المال البشري عن طريق التعليم، استثمار في المستقبل المشترك للمجتمعات و ذلك لان المعارف الكامنة في الأصول غير المادية مهمة في الفعالية الاقتصادية للبلاد .

في هذا السياق تسعى الدولة الجزائرية إلى تلبية حاجات مختلف القطاعات بإعداد إطارات تساهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد ، لذلك ركز الاقتصاد الجزائري أساسا على الفوائض النفطية إضافة إلى الهياكل القطاعية الأخرى وهذا بعدما شرعت الجزائر في تطبيق المخططات التي تستهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وتبنت إصلاحات من شأنها إعادة النظر في منظومتها التعليمية حسب المتطلبات العلمية و التقنية ، حيث اعتمدت على هذا النظام عقب استقلالها في توجيه دواليب الدولة .

لكن قبل ذلك كان ولا بد أن نستعرض في المبحث الأول لأهم اتجاهات وتطور المنظومات التعليمية إضافة إلى تتبع إحصائيات استثمارات الجزائر التعليمية ، ليتم تخصيص المبحث الثاني من هذا الفصل لدراسة تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 1962-2000 ونختتم بالمبحث الثالث وتطرقنا فيه إلى محاسبة النمو لمعرفة مدى مساهمة عنصر رأس المال البشري في عملية النمو الاقتصادي .

2.3. الاستثمار التعليمي في الجزائر

لقد اهتمت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بعد نيلها الاستقلال بقطاع التعليم حيث شكل هو الأخير في الخطاب الرسمي للسلطات العمومية الجزائرية أحد الأوليات الأساسية التي يجب إتباعها في السياسة التنموية الشاملة ، ويتميز النظام التعليمي في الجزائر بخضوعه كليا لرقابة الدولة وهو يتفرع إلى ثلاث أنظمة فرعية :

- المنظومة التربوية الوطنية

- منظومة التعليم العالي

- منظومة التكوين و التعليم المهنيين

ولأن مسؤولية الاستثمار التعليمي تقع في الغالب على عاتق الدولة فسنحاول في هذا المبحث تحليل وتقييم استثمارات الجزائر التعليمية منذ الاستقلال من خلال تتبع تطورها وذلك بحسب كل منظومة على حدا.

1.2.3. التطور التاريخي للمنظومة التربوية الوطنية بالجزائر

عرفت المنظومة التربوية الجزائرية عدة مراحل كبرى رافقتها في كل مرة إصلاحات جذرية، يمكن تقسيمها إلى:

- المرحلة الأولى : (1962-1976).

- المرحلة الثانية: (1976-2003).

- المرحلة الثالثة: (2003-إلى يومنا هذا)

- المرحلة الأولى : (1962-1976): غداة الاستقلال مباشرة ، في الستينات ورثت وضعيا

مزرية على جميع النواحي الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية برزت سماته في ارتفاع معدلات الأمية ، ندرة المكونين ، قلة البنية التحتية الضرورية للعملية التعليمية، وأمام هذا الأمر اتجهت الجزائر إلى الاهتمام بالتعليم ، باعتبار القطاع هو الأكثر أهمية بصفته المنتج للإطارات القادرة على قيادة التنمية.

وحسب القانون المعمول به في الجزائر فإن التعليم حق تكلفه الدولة حيث عملت بذلك السلطات العمومية الجزائرية وبالرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهتها⁵⁶، على إطلاق أول موسم دراسي 1962-1963 بعد أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الاستقلال وقد ضمن هذا الموسم في انطلاقته التمدرس ل777636 تلميذا في التعليم الابتدائي و ل 30700 تلميذا في التعليم المتوسط وأقل من 9000 تلميذا في التعليم يؤطرهم 19908 معلما في الابتدائي و 2488 أستاذا تعليم متوسط ، و1216 أستاذا ثانوي وتجمعهم 2263 مدرسة ابتدائية و 364 متوسطة و 39 ثانوية ومتقن ، وقد خصصت الجزائر في عام 1963 ميزانية قدرها 322719 دج لوزارة التربية الوطنية وهو ما يعادل 11.1% من إجمالي نفقات التسيير العمومية وفي السنة الموالية سجلت نفقات التسيير التعليمية العمومية نموا قدره 70.1% لتصبح 548.2 مليون دج ويتضاعف معه نصيبها من إجمالي ميزانية التسيير العمومي ويصل إلى 20.9% .

وقد شهد عام 1968 أكبر نسبة خصصتها السلطات العمومية الجزائرية لإجمالي الإنفاق العمومي على التعليم حيث بلغت 22.7% في حين ، أعلى معدل يبلغه إجمالي الإنفاق العمومي على التعليم بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي كان في سنة 1969 بما نسبته 7.2% حيث تضاعف عدد المتمدرسين عام 1970 في كل الأطوار و وصل إلى 1879851 تلميذا ووصل معدل التمدرس الخام إلى 58.2% في المستوى الابتدائي و 11.2% في المستوى الثانوي.

⁵⁶ دهان ،محمد، 2009، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري : مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة ،ص120

- المرحلة الثانية: (1976-2003): تضاءلت الإحصائيات خلال هذه الفترة ، وفي عام 1980 أصبح عدد المتعلمين يقرب ب 3982359 تلميذا، وهذا يعني أن معدل التمدرس الخام قد وصل إلى نسبة 80.7% في الابتدائي ، و 33.0% في الثانوي كما وصل عدد الأساتذة إلى 120893 أستاذا في كل المستويات وأصبحت المنظومة التربوية الجزائرية تضم 10315 مؤسسة تعليمية وعرف الإنفاق العمومي على التعليم نموا متسرعاً ، حيث تراوح معدل مجموع الإنفاق العمومي على التعليم بالنسبة لمجموع الإنفاق للدولة ما بين 16.9% (عام 1983) و 28.4 (عام 1991) ، أما معدل مجموع الإنفاق العمومي على التعليم بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي فقد تراوح خلال هذه الفترة ما بين 5.7% (عام 1991) و 9.4% (عام 1986) وعلى الرغم من السار المتزايد للتطور الكمي للمنظومة التربوية الجزائرية فإن وتيرة التزايد تراجعت عام 1990 حيث واصلت المنظومة تطورها الكمي بوتيرة متناقصة خلال عام 2000 حيث سجل عدد التلاميذ نموا قدره 23.8% وعدد المتعلمين إلى 7661023 تلميذا وتجاوزت نسبة التمدرس الخام في المستوى الابتدائي عتبة 100% لتصل إلى 103% ، كما تحسنت هذه النسبة في المستوى الثانوي إلى 75.0% .

- المرحلة الثالثة: (2003-إلى يومنا هذا) : إضافة إلى التطور الكمي للمنظومة التربوية الجزائرية فقد عرفت حالة من الاستقرار على مستوى عدد المتعلمين بعدما عرف هذا العدد نموا ضعيفا يقدر بنسبة 1.0% عام 2005، سجل نموا سلبيا في آخر الإحصائيات المتاحة عن عام 2008 يقدر بمعدل (3.3%) ، وذلك بسبب وصول نسب التمدرس إلى مستويات التشبع خاصة في المستوى الابتدائي : 107.3% (عام 2005) و 104.1% (عام 2008).

ويوضح الجدول الموالي نصيب من الإنفاق على التربية و التعليم خلال الفترة 2003-2006

حيث تحسب تكلفة كل تلميذ على أساس النفقات التي تنفقها الدولة على قطاع التربية وذلك من خلال الميزانية المخصصة لها .

الجدول رقم (1.3) نصيب التلميذ من الإنفاق على التربية و التعليم خلال 2003-2006.

السنوات	2003	2004	2005	2006
نفقات التعليم (مليار دج)	102.57	224.74	253.10	263.03
عدد التلاميذ (مليون)	7.89	7.85	7.74	7.59
نصيب كل تلميذ (ألف دج)	25.66	28.62	32.70	34.64

المصدر : عدمان (2011، ص 11)

ويتجلى من خلال الجدول أعلاه أن نصيب التلميذ الجزائري من الإنفاق العام الخاص بقطاع التربية في تزايد مستمر، حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2006 ب 34.64 ألف دج .
أضف إلى ذلك تشير الإحصائيات إلى معدل مجموع الإنفاق العمومي على التعليم بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي ، تراوحت قيمته ما بين 5.4% (سنة 2005) و 7.1% (سنة 2006) وسجلت في نفس العام (2006) أكبر تطور نسبي سنوي حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات التعليمية العمومية بنسبة 47.4 عما كانت عليه سنة 2005، و لتراجع عام 2007 بنسبة 6.3%.

2.2.3 التطور التاريخي لمنظومة التعليم العالي في الجزائر.

ظلت ومازالت الدولة الجزائرية تسعى دائما إلى الأفضل بتحسين مخرجات الجامعة و الرفع من مستوى الطالب الجامعي وتبني السياسات و الإحصائيات كما يعتبر التعليم العالي في الجزائر مشروعا حكوميا محضا تموله بشكل أساسي الموارد الحكومية .
وكان التعليم العالي في الجزائر جد متأخر بكل المعايير غداة الاستقلال حيث لم يتعدى عدد المسجلين في الجامعة في أول موسم جامعي (1962-1963) 2725 طالبا يؤطرهم 298

أستاذًا معظمهم أجنبي⁵⁷ ، وفي عام 1970 تضاعف عدد الطلبة عما كان من قبل وأصبح 12243 طالبا في مرحلة التدرج و317 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج يؤطروهم 842 أستاذًا وتخرج في هذه السنة 759 إطارا جديدا وارتفعت وتيرة نمو عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية بشكل مميز عام 1980 وأصبحت تضمن تكوين 57445 طالبا في مرحلة التدرج و3965 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج يؤطروهم 6207 أستاذًا وتخرج في هذه السنة 6963 إطارا ، وواصلت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورها الكمي المتزايد لكن بوتيرة متناقصة و ذلك عام 1990.

وعام 2000 وصل عدد الطلبة في مرحلة التدرج إلى 407795 طالبا ، و20846 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج يؤطروهم 17460 أستاذًا وتخرج 52804 إطارا ، كما بينت آخر الإحصائيات المتاحة عن الموسم الجامعي (2007/2008) ، أن عدد الطلبة في مرحلة التدرج أصبح 901562 طالبا يؤطروهم 30510 أستاذًا وتخرج 120168 إطارا (وقد تجاوز عدد الطلبة سنة 2011 المليون طالبا).

وتشير الإحصائيات في صورة واضحة للجهد الذي تبذله الدولة الجزائرية من أجل ترقية قطاع التعليم العالي، فقد كانت ميزانية القطاع في عام 1971 تعادل 119606 ألف دج أي ما يعادل 2.8% من ميزانية الدولة لترتفع عام 1980 إلى 417500 ألف دج بنسبة تمثل 5.4% ولكن شهدت هاته النسبة انخفاضا في الخمس سنوات الموالية حيث قدرت في عام 1985 ب 4.3% وبقيمة مطلقة تعادل 2764372 ألف دج ولكن هذا الانخفاض عاد إلى الارتفاع في عام 1990 بنسبة 6% الأمر الذي يظهر جليا أن الدولة لا يمكن أن تتخلى عن مسيرتها في تطوير هذا القطاع وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة إلا أن الوضع

⁵⁷ دهان، مرجع سابق، ص 134-135.

السياسي و الأمني الذي عاشته الجزائر في التسعينات كانت له آثار وخيمة من ناحية الاهتمام بالتعليم العالي ما أدى إلى انخفاض نسبة ميزانية قطاع التعليم العالي سنة 1995 إلى 3.8% من الميزانية العامة للدولة حيث كانت قيمة المبالغ المخصصة تساوي 16877192 ألف دج وفي عام 2000 وإلى غاية 2009 ظهر جليا في سياسة الحكومة التركيز الكبير على قطاع التعليم العالي و البحث العلمي فقد وصلت ميزانية القطاع لعام 2010 ما يعادل 173483802 ألف دج بنسبة تعادل 6.1 % من ميزانية الدولة، وقدرت في 2011 ب 212830572 ألف دج وذلك بنسبة تعادل 6.2 من ميزانية الدولة .

3.2.3. التحليل التطوري لمنظومة التكوين و التعليم المهنيين في الجزائر.

تعد منظومة التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر الحلقة الثالثة المعتمدة في سبيل تكوين وتطوير الرأس المال البشري⁵⁸، فلم يكن هناك غداة الاستقلال سوى سبعة عشر مركزا للتكوين المهني اقتصر التكوين فيها على التخصصات المتعلقة بالأشغال العمومية و البناءات الحديدية، وفي بداية التسعينات تبلورت سياسة وطنية للتكوين المهني وقد وصل عدد مؤسسات التكوين المهني خلال عقد السبعينات إلى 72 مؤسسة تكوين مهني ، وتشير الإحصاءات المتاحة أن عدد المترشحين في التكوين المهني الأولي وصل في نهاية هذا العقد (الموسم 1979-1980) إلى 80663 متربصا، يؤطروهم 10129 مكونا من بينهم 2665 أجنبية (أي ما يعادل 26.3%) وفي بداية الثمانينات شهد القطاع ديناميكية خاصة عندما أنشأت أول وزارة مستقل وللتكوين المهني في الجزائر سنة 1982، وصل عدد مؤسسات التكوين المهني إلى 272 مؤسسة تكوين ، وقد شهد قطاع التكوين المهني منذ مطلع التسعينات تمديد التكوين إلى المستويين للتكفل بالتلاميذ المتسربين من قطاع التربية الوطنية بعد امتحان

البكالوريا وإدخال أنماط جديدة للتكوين أكثر تكيفا وقد تضاعف العدد الإجمالي للمتربصين ما بين 1990 و 2004 حيث مر إجمالي المتربصين من 214102 متربصا إلى 433384 متربصا و الملاحظ أن عدد المتربصين عن بعد قد تقلص وتراجع إلى النصف تقريبا خلال هذه الفترة ، حيث كان عدد المتربصين خلال عام 1990 يقدر ب 30800 متربصا وأصبح عام 2004 يقدر ب 13771 متربصا.

3.3. اتجاهات ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر .

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المجاميع الاقتصادية التي يجب أن تعنى بدراسة شاملة ووافية ، وذلك لما يمثله من مؤشر (كمي) يساعدنا على معرفة الحالة الاقتصادية للبلاد ، ومختلف المراحل التي مرت بها .
وتعد الجزائر حالة خاصة فبالرغم من تمتعها بموارد طبيعية وفيرة (خصوصا النفط الخام) إلا أنها لم تكن ناجحة في سعيها نحو رفع مستوى نمو الناتج الداخلي الخام GDP المنخفض وفي تقليص معدلات البطالة المرتفعة وهذا ما سيتم إيضاحه من خلال دراسة مسار النمو في الجزائر ، إضافة إلى القطاعات الهيكلية للنمو الاقتصادي في بلادنا .

1.3.3. تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر .

عرف الناتج الداخلي الخام GDP عدة تغيرات وتقلبات نتيجة لعدم استقرار الاقتصاد الوطني ككل ، وهذا نظرا للحالة التي عاشتها الجزائر في أوائل التسعينات مع انخفاض أسعار البترول، ونقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة الحالة اللأمنية للبلاد ، وارتفاع المديونية و التضخم ،بالإضافة للوضعية السيئة والمتدهورة للقطاعات

المنتجة ، كما أن الجزائر اختارت من اجل تنظيم جديد لنظامها السياسي الاقتصادي و الاجتماعي ، نظام اقتصاد السوق كنموذج لتنظيم الاقتصاد الوطني، غير أن المرور بهذا النظام الجديد صادف ويصادف دائما مقاومات ترجمت بتدهور النشاط الاقتصادي الاقتصادي ممثلا بتطور معدل نمو الناتج الداخلي GDP في اتجاه سلبي بمعنى اتجاه الانكماش وحدوث اختلاف توازني في الاقتصادي .

وقد استمرت وتيرة النمو الاقتصادي السلبي إلى غاية سنة 1994 سنة انطلاق برنامج التعديل الهيكلي في إطار اتفاقية " STAND BY " مع صندوق النقد الدولي (FMI)، حيث بدا الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات موجبة، وهذا جراء سياسة الإنعاش الاقتصادي. والجدول التالي يوضح مختلف التطورات التي مر بها الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم(2.3) تطور الناتج الداخلي الخام (GDP) بالأسعار الجارية في الفترة (1995-2008) الوحدة : مليون دولار .

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الناتج الداخلي الخام	42066.3	46942.1	48177.0	48187.6	48640.7	54799.4	55181.1
معدل النمو PIB(الاسمي)	8.5-	11.6	2.6	0.02	0.9	12.6	0.7

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الداخلي الخام	56947.6	68017.1	85351.0	103220.4	117287.7	134303.9	170452.6
معدل النمو PIB(الاسمي)	3.2	19.4	2.5	20.9	13.6	14.5	26.9

المصدر: حواس (2010 ص 156)

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم PIB/GDP الجاري في تزايد مستمر من سنة لأخرى بزيادة متذبذبة، حيث تغيرت القيم من 42066.3 مليون دولار سنة 1995 إلى 170452.6 مليون دولار سنة 2008، أما معدلات النمو (الاسمية) التغيرات المتذبذبة وغير المستقرة لمعدل النمو، حيث كان متذبذبا من سنة 1995-1998 ، وعرفت هذه الفترة تباينا كبيرا من

حيث معدلات النمو المسجلة كنسبة 11.6% سنة 1996 كأعلى معدل خلال الفترة 1995-1998، وتم تسجيل أيضا معدل -8.5% كأدنى معدل للنمو خلال فترة الدراسة، ويرجع هذا التباين إلى التغيرات الخارجية والداخلية كأسعار البترول وانخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، ليعرف بعد ذلك تحسنا ملحوظا وبقيم موجبة رغم بعض التذبذبات المسجلة 2001 (0.7%)، 2004 (2.5%).

أما فيما يخص تطور الناتج الداخلي الخام PIB/GDP الحقيقي في الفترة 1995-2008 يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (3.3) تطور الناتج الداخلي الخام (GDP) بالأسعار الثابتة أسعار سنة 1995 في الفترة (1995-2008) الوحدة : مليون دولار .

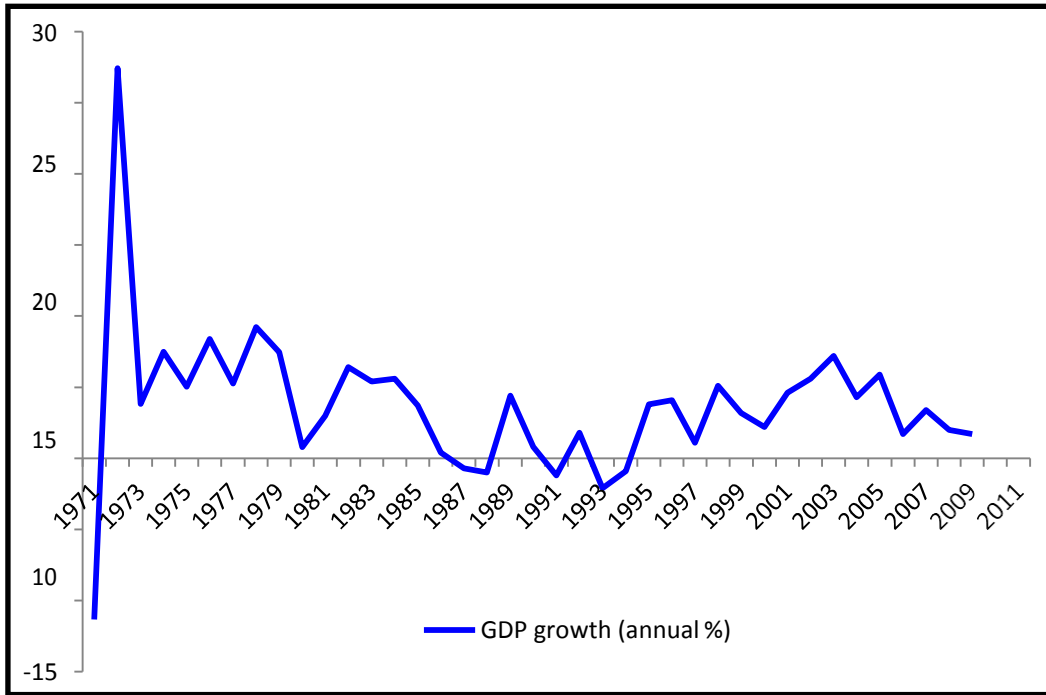
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الناتج الداخلي الخام	62688.0	65258.3	65976.1	69340.9	71559.8	73134.1	75035.6

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الداخلي الخام	78562.3	83983.1	88350.8	92856.1	94527.5	97363.3	100284.4

Source : UNSD.(2009).

ويبين الجدول السابق قيمة الناتج الداخلي الخام PIB/GDP الحقيقي في الفترة 1995-2008 إذ تغير من 62688.0 مليون دولار سنة 1995 ليصل سنة 2008 إلى 100284.4 مليون دولار، ليعرف تذبذبا على طول الفترة و الذي يبينه الشكل ألاتي:

الشكل (1.3) تطور معدل النمو (PIB/GDP) الحقيقي خلال الفترة (1970-2011)



المصدر : من إعداد الباحث .

يوضح الشكل (3.1) التسلسل التاريخي لتطورات معدل النمو الاقتصادي (PIB/GDP كمؤشر) حيث يظهر من خلال المنحنى التغيرات المتذبذبة وغير المستقرة لمعدل النمو، وكانت وتيرة النمو الاقتصادي سلبية من الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1994 سنة انطلاق برنامج التعديل الهيكلي حيث كان معدل النمو (-0.9%) باستثناء سنة 1992 (1.8%) ، وقد تم تسجيل انخفاض قيمة له بين سنتي 1992-1993 (-2.1%) والذي يرتبط أساسا بهشاشة مخطط التمويل والتصلب الهيكلي لجهاز الإنتاج في مجال تموين السوق، واختلال هام في التوازنات الداخلية والخارجية، إلا انه وابتداء و ابتداء من سنة 1995 وتزامنا مع لجوء الدولة إلى سياسة تثبيت استقرار الاقتصاد الكلي من اجل امتصاص اختلال هذه التوازنات والقيام بتصحيح هيكلي الذي هو ضروري لضمان نمو دائم، وقد تم احتواء الركود الاقتصادي وتحقيق نتائج إيجابية للنمو الاقتصادي (3.8% سنة 1995 و 4.1% سنة 1996) وان كان تراجع خلال سنة 1997، لم يكن النمو الاقتصادي في الموعد

خلال هذه السنة حيث تراجع النمو إلى 1.1% رغم توقع نمو اقتصادي 5% ، وترجع هذه النتائج السيئة في جانبها الأكبر إلى الموسم الزراعي السيئ، حيث انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة 24% وزيادة انخفاض الإنتاج الصناعي.

ومن سنة 1999 إلى 2001 يلاحظ أن هناك ثبات نسبي لمعدل النمو وذلك لاستقرار أسعار البترول، أما سنتي 2002-2003 فتظهر كفترة حاسمة في مسار مخطط الإنعاش الاقتصادي الممتد من الفترة 2001-2004 ونظرا للرهانات المتعددة التي انتظرت الجزائر بتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أواخر 2001 ، والتأهب للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ليتم تسجيل أكبر قيمة له سنتي 2002-2003 (6.9%)، لتتواصل النتائج الايجابية المسجلة في السنوات الأخيرة من خلال تطور النمو الاقتصادي نتيجة تضافر بعض العوامل فمن خلال السياسة الاقتصادية التي تزامنت مع هذه الفترة، فلا بد أن نشير أن ارتفاع أسعار المحروقات وتقلص خدمة الديون الخارجية ، كان لها الأثر الإيجابي على نمو الناتج الداخلي الخام، كما أن مساهمة إنتاج صناعة المحروقات مثلت محركا حقيقيا للنمو في الجزائر.

2.3.3. الهياكل القطاعية للنمو الاقتصادي في الجزائر.

- قطاع الزراعة: يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر من حيث مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام، ولما يوفره من فرص عمل مما يجعله مصدرا من مصادر الدخل للسكان، إلى جانب تلبية الحاجيات الاستهلاكية الغذائية وإسهامه في تنشيط الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج .
وقد ساهمت التطورات الاقتصادية الحديثة في زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ، ومن أهمها ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وارتفاع قيمة العجز الغذائي، وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام حوالي 8.4%

سنة 2000 أما في ما يخص القوى العاملة للزراعة فقد شكلت حوالي 24.4% من إجمالي القوى العاملة سنة 2000 كما تشير الإحصائيات إلى أن نمو الناتج الفلاحي شهد ارتفاعا كبيرا سنة 1996 وصل إلى 23.9% مقارنة ب 15% سنة 1995 ثم سجل انخفاضا كبيرا جدا سنة 1997 وصل به إلى مستوى -13.5% ثم عاود بعدها الارتفاع إلى مستوى 11.4% ويعود السبب في ذلك التذبذب بشكل كبير إلى سوء المناخ والظروف الطبيعية الصعبة التي تعتبر عاملا حاسما في عملية الإنتاج الزراعي .

- قطاع الصناعة خارج المحروقات : من أجل إخراج الاقتصاد الوطني من تخلفه وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وإعادة هيكلة القطاع الصناعي بما يتناسب مع تطورات الحاصلة في هذا المجال ، تبنت الدولة إستراتيجية جديدة تكمن في تنمية صناعية وطنية قادرة بالدرجة الأولى على تنويع هيكل صادراتها ليتخلص الاقتصاد الوطني من تباعيته للمحروقات ، لكن قبل هذا وخلال الفترة 1995-2000 تضرر القطاع الصناعي أكثر من القطاعات الأخرى إذ أغلقت عديد المؤسسات الصناعية العمومية نتيجة الإفلاس وسوء التسيير وعدم قدرة الدولة على تحمل المزيد من خسائرها الكبيرة في ظل عجزها المالي وهذا ما أدى إلى تراجع حاد في نمو الناتج الصناعي كما يوضحه الجدول أدناه إذ سجل معدلات نمو سالبة خلال سنوات 1995، 1996 و1997 وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري الذي لم يقتصر إستراتده على المنتجات الغذائية و فقط ، بل امتد إلى المواد المصنعة و النصف المصنعة بشكل كبير .

الجدول رقم (4.3) معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات 1995-2000

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القطاعات الفلاحة	15.0	23.9	13.5-	11.4	2.7	5.0-
بناء و أشغال عامة	2.7	4.5	2.5	2.4	1.4	5.1
الصناعة	1.4-	8.4-	3.8-	8.4	1.6	1.3-
الخدمات (عامة و خاصة)	6.8	6.0	5.4	7.9	5.7	5.1

المصدر: بودخدخ (2009، ص 184).

وتعتبر سنة 1998 كما يبرزه الجدول السنة الوحيدة التي سجل فيها القطاع الصناعي معدل نمو مرتفع بلغ 8.4% ويعزى ذلك بالأساس إلى كل من فرعي الصناعات الغذائية والمطاط والبلاستيك.

- قطاع المحروقات : يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد

الجزائري ، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية و

الخارجية ، فحصته من المداخيل الخارجية بالعملة الصعبة تمثل نسبة عالية تتراوح بين

93% و 97% ونسبة 95% من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع الطاقة و المناجم، إضافة

إلى أن التجارة البترولية و الغازية الجزائرية تعد التجارة الأكثر نجاعة وفعالية في السوق

الجزائرية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي باستحواذها على 98.5% من إجمالي

الصادرات ، خلال الفترة الأولى (1962-1973) مثل قطاع المحروقات بنحو 57% من

المداخيل الحكومية و 25% من GDP وتميز هذا القطاع بمعدلات نمو اسمية إيجابية و

سلبية تراوحت ما بين 45.7% لسنة 1996 و - 22.1% لسنة 1998 لترفع إلى 81.3%

لسنة 2000 و تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعتبر من أهم الدول المنتجة و المصدرة

للبنترول في مجموعة الأوبك التي انضمت إليها سنة 1963، حيث تحتل المرتبة الثامنة

عالميا و تملك أهم الحقول الغازية عبر العالم هو حقل "حاسي رمل " المستكشف عام 1956 ويمثل 57% من احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر.

- قطاع الخدمات: شهد قطاع الخدمات سواء العامة أو الخاصة نوعا من الثبات في معدلات نموه وذلك راجع بالأساس إلى بطء عملية انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق وعدم تفتحها على السوق الدولية ، لكن يبقى لهذا القطاع دور مهم في الاقتصاد الجزائري إذ يشكل حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط خلال الفترة (1995-2000)⁵⁹، وكما هو موضح في الجدول (4.3): حيث تميز هذا القطاع بمعدلات نمو متذبذبة قليلة تراوحت ما بين 6.8% لسنة 1995 و 5.4% لسنة 1997 ثم 7.9% لسنة 1998 و عاودت الانخفاض إلى 5.1% لسنة 2000.

4.3. دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر.

1.4.3. منهجية محاسبة النمو.

من أجل إيضاح وتحليل دور الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011) استخدمنا الإطار الموسم لمحاسبة النمو من أجل تقدير معدل النمو من أجل تقدير معدل النمو وذلك بدمج أثر التعليم في النمو الاقتصادي (الرأس المال البشري) وبشكل أكثر تحديدا ، تقوم منهجية محاسبة النمو بتفكيك النمو الإجمالي إلى المساهمة النسبية لمدخلات العوامل (الرأس المال المادي و العمل) والبواقي التي تمثل التقدم التكنولوجي وعوامل أخرى (الصندوق الأسود)

⁵⁹ بوددخ ،كريم ، 2009 ،تقييم أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي :دراسة حالة الجزائر 2001-2010 ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة سطيف ،ص187

في محاسبة النمو التقليدية تأخذ دالة الإنتاج المعيارية النموذج التالي:

$$Y = A(KH)$$

حيث Y تمثل الناتج، A : المستوى التكنولوجي، K : مخزون رأس المال، L : عنصر العمل بإدراج تراكم رأس المال البشري كعامل للإنتاج نتحصل على دالة الإنتاج الإجمالية التالية:

$$y = Ak^\alpha(hl)^\beta \quad 0 < \alpha < 1$$

حيث إلى جوانب المتغيرات التي تم التعرف عليها سابقا h : مخزون رأس المال البشري مقاسا بمتوسط سنوات التمدرس لإجمالي السكان وبالتالي hl هو مقياس المعدل لمدخل عنصر العامل الماهر في حين أن β, α مرونة الناتج بالنسبة إلى الرأس المال المادي وعنصر العمل الماهر الموسع hl حيث $1 = \beta + \alpha$

بإجراء اشتقاق اللوغاريتمي لدالة الإنتاج إلى الزمن نجد:

$$gY = gA + \alpha gK + \beta[gL + gh]$$

حيث: gy : تعبر عن معدل نمو دالة الإنتاج، gk : تعبر عن معدل نمو رأس المال المادي
 gl : معدل نمو عنصر العمل، gh : تعبر عن معدل نمو رأس المال البشري
 gA : نمو TFP (إنتاجية العوامل الكلية) عادة ما يشار إلى هذا المؤشر بمصطلح "متبقي سولو residual solow" والذي يمكن تفسيره على أنه مقياس لمساهمة التقدم التكنولوجي progress technological في نمو الناتج.

وبالتالي معدل نمو الناتج الإجمالي يمكن تقسيمه إلى النمو في TFP والمتوسط المرجح لمعدلات نمو رأس المال المادي و العمل الماهر المرجح.

بما أن معدل نمو دالة الإنتاج، معدل نمو رأس المال المادي ومعدل نمو رأس المال البشري مقادير يمكن حسابها مباشرة يبقى فقط تحديد مقدار معدل نمو TFP وذلك بالعلاقة المحاسبية

التالية:

$$gA = gy - \alpha gk - \beta[gl - gh]$$

2.4.3. نتائج الدراسة .

الجدول التالي يبين لنا معطيات المتغيرات الأساسية المستخدمة في عملية تفكيك النمو الإجمالي والمتمثلة في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي، معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، معدل النمو السكاني ومعدل TFP علما بأن α نأخذ قيمة ثابتة وتساوي إلى 0.34.

الجدول (5.3): أهم الإحصاءات الوصفية للبيانات الأساسية للدراسة خلال الفترة 1990-

2009.

السنوات	GDP(%)	gk(%)	(gh+gl)(%)	gA(%)
1990	0.8	-1.51	1.69	0.62
1991	-1.20	-3.13	2.66	-0.73
1992	1.80	-2.81	2.99	1.62
1993	-2.10	-2.06	1.82	-1.86
1994	-0.89	-1.49	1.98	-4.36
1995	3.79	0.28	1.41	2.1
1996	4.09	-1.22	1.98	3.33
1997	1.09	-1.31	1.84	0.56
1998	5.10	7.09	2.32	-4.31
1999	3.20	-0.69	1.83	2.06
2000	2.20	-2.36	2.36	2.2
2001	2.59	5.05	0.026	-2.48
2002	4.70	4.44	1.47	-1.21
2003	6.90	3.18	1.37	2.35
2004	5.19	3.81	1.59	-0.21
2005	5.09	2.68	1.43	0.98
2006	2	1.56	1.30	-0.86
2007	3	2.36	1.79	-1.15
2008	2.4	-0.74	0.19	2.95
2009	2.4	9.49	1.15	-8.24
2010	4.5	6.15	1.23	2.35
2011	6.2	8.10	1.02	3.02

المصدر: البنك العالمي 2012

من خلال الجدول تتضح لنا التغيرات المتذبذبة وغير المستقرة لمعدل النمو حيث كانت وتيرة النمو الاقتصادي سلبية على طول الفترة الأولى من الدراسة (1990-1994) ويعود هذا على انطلاق برنامج التعديل الهيكلي حيث قدر معدل النمو آنذاك بـ 0.89% عام 2004 باستثناء سنة 1992 (1.80%) ويرجع بنسبة كبيرة الى المساهمة الايجابية معدل نمو رأس المال البشري بنسبة قدرها (166.11%) في حين أن معدل TFP كانت بسبة المساهمة له 90% .

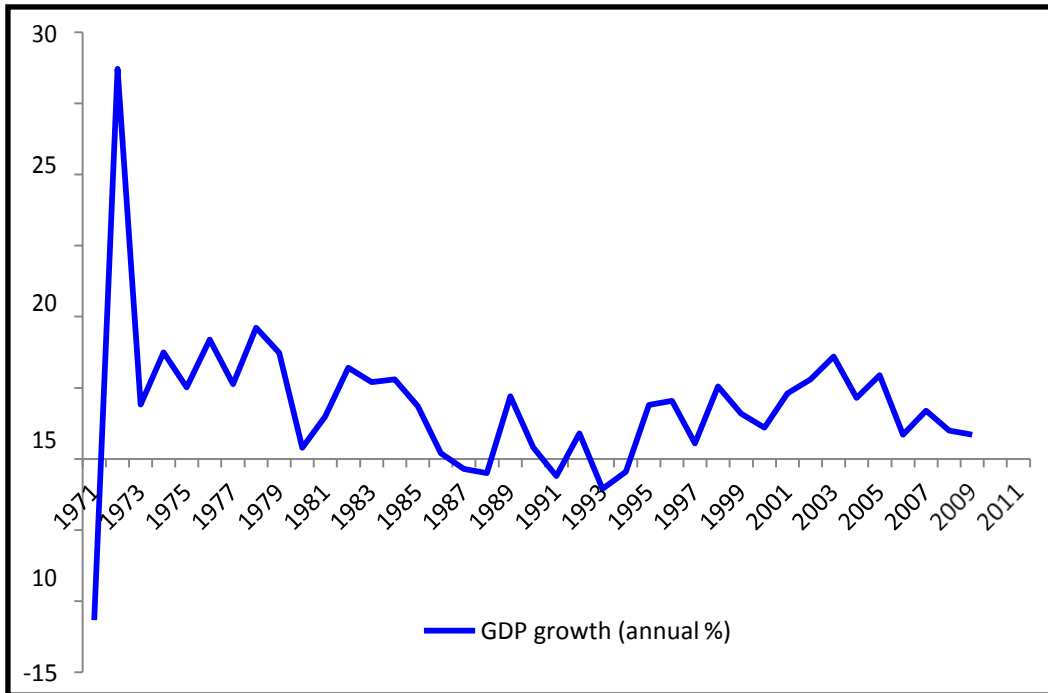
تغيرت الوضعية عام 1995 وأصبح النمو الاقتصادي الجزائري يسجل معدلات إيجابية وواصل تقدمه إلى أن حقق معدل نمو إيجابي بنحو 5.1% عام 1998 بالرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط ويرجع سبب التقدم للنمو الزراعي مع الانتعاش الطفيف الذي عرفته الصناعة التحويلية أضف إلى ذلك الاستثمار في رأس المال المادي حيث ساهم بنسبة 139.01% وتأتي مساهمة رأس المال البشري بنسبة 45.49% باستثناء المساهمة السلبية للنمو TFP بما نسبته 84.50% .

ومن سنة 1999 إلى 2001 نلاحظ أن هناك انخفاض مع ثبات نسبي لمعدل النمو وذلك من 3.2% إلى 2.59% ويعود ذلك إلى استقرار أسعار البترول ، وابتداء من سنة 2002 ونظرا للمراهنات المتعددة التي انتظرت الجزائر بتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اواخر 2001 ، والتأهب للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC) ليتم تسجيل أكبر قيمة للنمو الاقتصادي بمعدل 6.9% عام 2003 لتستقر نسبته في سنتي 2004، 2005 في حدود 5.1% ومن خلال تطور النمو الاقتصادي فلا بد أن نشير إلى أن ارتفاع أسعار المحروقات وتقلص خدمة الديون كان لها الأثر الإيجابي على نمو الناتج الداخلي الخام وسبب راجع للمساهمة الإيجابية للرأس المال المادي في النمو الاقتصادي وبلغت النسبة عام 2003 (46.08%) لتأتي مساهمة نمو TFP بمعدل إيجابي 34.05% ثم المساهمة الإيجابية للرأس المال البشري بما نسبته 19.85% .

وفي عام 2006 عاود النمو الاقتصادي في الانخفاض مجددا عم كان عليه من قبل (2003) حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي سنة 2006 إلى سنة 2009 (2% إلى 2.4%) ويعود

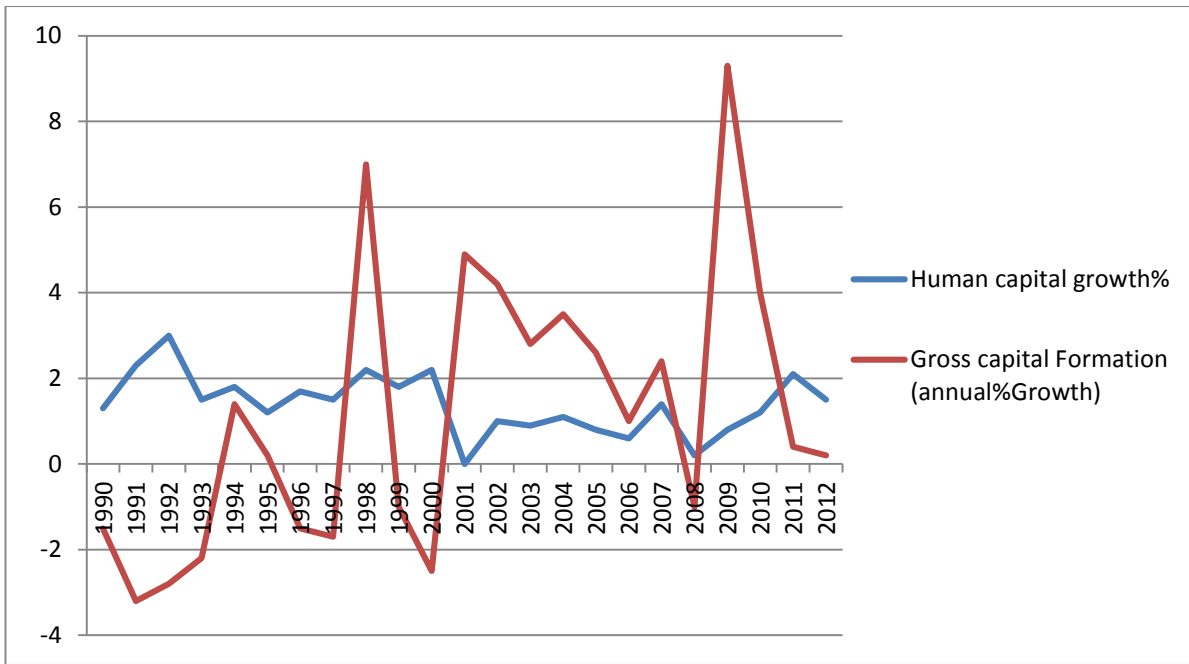
سبب هذا التذبذب إلى تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي أنه كان التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة 2.5 %)، لتكون مساهمة راس المال المادي عام 2009 بنسبة 395.41% ومساهمة الرأس المال البشري بمانسبته 47.91% و المساهمة السلبية لمعدل النمو TFP (343.33%) .

الشكل (2.3) تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر



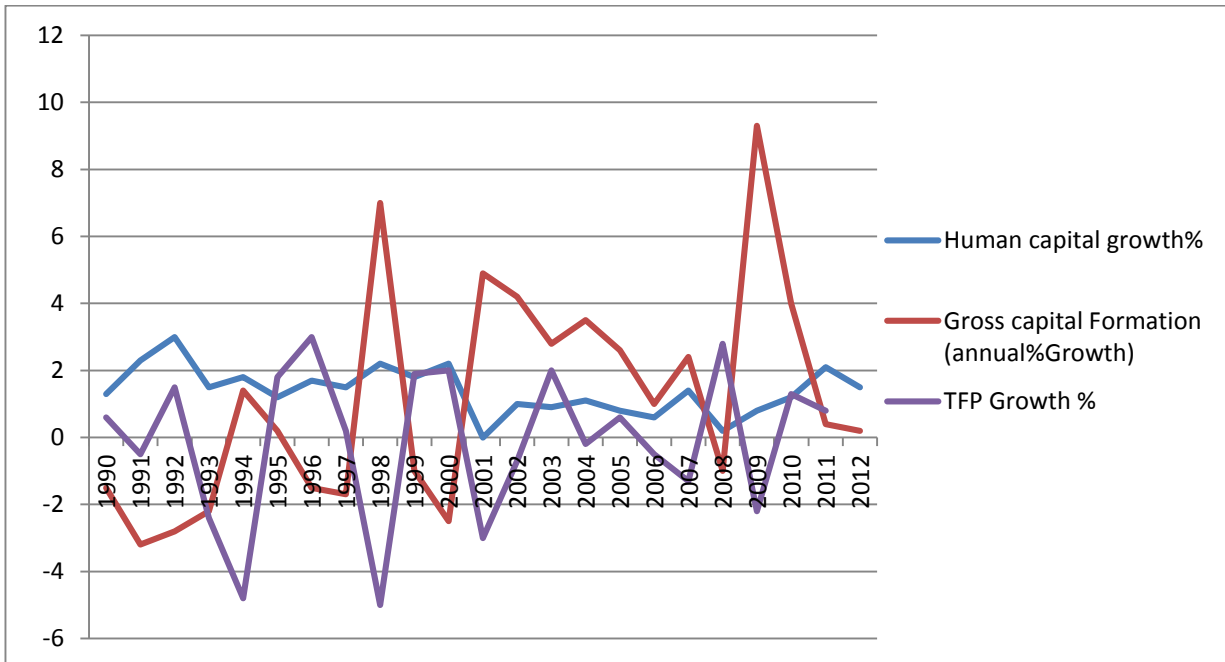
المصدر : من إعداد الطالب

الشكل (3.3). تطور معدل نمو رأس المال المادي ورأس المال البشري



المصدر : من إعداد الطالب

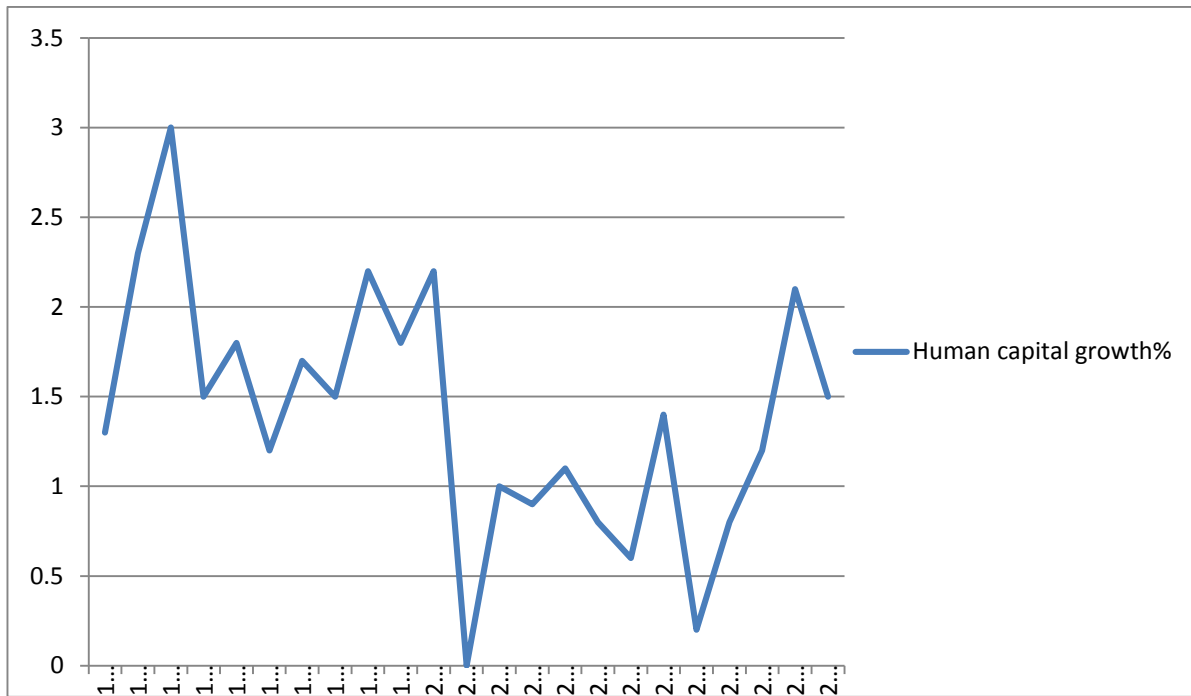
الشكل (4.3). تطور المركبات الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر



المصدر : من إعداد الطالب

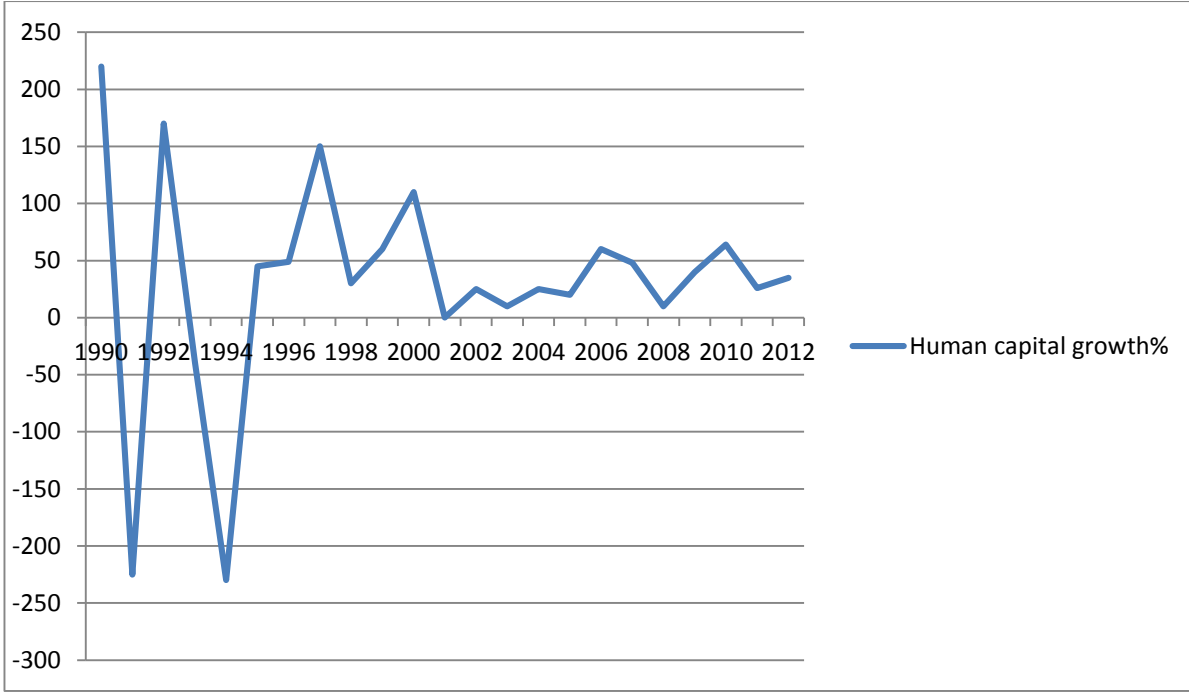
ويبرز الشكلين الآتيين تطور مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011) والملاحظ أن هناك تذبذب لمساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في السنوات الأولى من الدراسة مرة سالبة ومرة موجبة ولكن إبتداءا من سنة 1995 إلى سنة 2011 كانت المساهمة ايجابية .

الشكل (5.3).تطور دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر



المصدر : من إعداد الطالب

الشكل (6.3).تطور مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر.



المصدر : من إعداد الطالب.

وبصفة عامة يمكن القول أن النمو الاقتصادي الجزائري عرف تذبذبا غير مستقر فبعد أن سجل في متوسط الأولى من الدراسة (1990-1995) نمو سلبي قدر ب 0.318% والسبب في ذلك يعود إلى نفس النسبة السلبية التي ساهم بها كل من معدل رأس المال المادي ورأس المال البشري وقدرت على التوالي (30.67%) ، (30.686%) على الرغم من المساهمة الإيجابية الكبيرة التي عرفها معدل نمو TFP 161.356% .

وفي متوسطة القرة الثانية (1995-2000) حقق النمو الاقتصادي معدل إيجابي قدره 3.454% ، حيث كان لنمو رأس البشري فيه أكبر قدر بمساهمة إيجابية بنسبة 71.416% يليه مساهمة إيجابية معدل نمو TFP بنسبة قدرها 33.61 ومساهمة سلبية لمعدل نمو رأس المال المادي بما نسبته 5.034%

وواصل النمو الاقتصادي تقدمه في الجزائر خلال الفترة الثالثة (2000-2005) ليسجل في المتوسط معدلا قدره 4.316% وذلك راجع للمساهمة الإيجابية لعوامله الثلاث الأساسية بحيث كان لنمو رأس المال المادي فيه بالدرجة الأولى وساهم بنسبة 60.362% تليه مساهمة معدل رأس المال البشري بما نسبته 38.004% ثم مساهمة معدل نمو TFP بما نسبته 1.704% .

وقد تراجع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في متوسط الفترة الأخيرة من سنوات الدراسة (2010-2005) ليسجل معدلا قدره 2.978% وذلك بسبب النسبة السلبية التي عرفها معدل نمو TFP (56.5%) بالرغم من المساهمة الكبيرة لمعدل نمو رأس المال المادي بنسبة 114.778% ومساهمة معدل نمو رأس المال البشري بما نسبته 41.714% .

الجدول (6.3) تحليل مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر
(متوسط كل خمس سنوات)

السنوات	(1995-1990)	(2000-1995)	(2005-2000)	(2010-2005)
معدل النمو الاقتصادي %	-0.318	3.454	4.316	2.978
تفكيك معدل النمو إلى عوامله الأساسية (%)				
معدل نمو رأس المال المادي	-1.604	0.83	2.82	3.07
معدل نمو رأس المال البشري	2.228	1.876	1.363	1.172
معدل نمو TFP	-0.942	-0.942	0.13	-1.26
معدل النمو الاقتصادي	100	100	100	100
مساهمة كل عنصر في النمو (%)				
معدل نمو رأس المال المادي	-30.67	-5.0345	60.362	114.778
معدل نمو رأس المال البشري	-30.686	71.416	38.004	41.714
معدل نمو TFP	161.356	33.61	1.704	-56.5

المصدر : من إعداد الطالب .

الخلاصة :

لقد شهد النظام التعليمي تحولات كبرى ، والجزائر كغيرها من الدول النامية حديثة الاستقلال والراغبة من الخروج من دائرة الأمية والتخلف في أسرع وقت ممكن ، أولت نظامها التعليمي هذه المهمة غداة الاستقلال، وقد تمكن خلال الجزء الأول من هذا الفصل إعطاء فكرة عم تطور المنظمات التعليمية بكل أنواعها :منظومة تربوية وطنية ، منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ومنظومة التكوين والتعليم المهنيين، حيث تدعم السلطات العمومية الجزائرية المنظومة التربوية الوطنية وضمن نفس البدء العام دائما(مجانية التعليم) بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي ومنظومة التكوين والتعليم المهنيين اللتان عرفتا تطورا كميا معتبرا وساهمتا في مد سوق العمل في الجزائر بالعدد الكافي من العمال والإطارات المؤهلة .

من كل ماتقدم يمكننا القول أن الجزائر وكغيرها من الدول استثمرت على التعليم بمبالغ كبيرة وعلى مر السنين في سبيل تكوين مخزون راس المال البشري لديها، هذا الأخير الذي أصبحت نظريات النمو الاقتصادي الحديثة توليه أهمية بالغة، وتعطيه دورا أساسيا في مسار نمو الأمم والمجتمعات ، هذا ما دفعنا للاهتمام بدوره وتأثيره على مسار نمو الاقتصاد الجزائري، والظاهرة في الجزء الثاني من خلال استعراضنا لاتجاهات وتطور النمو الاقتصادي في الجزائر أن معدلات النمو عرفت عدة تغيرات وتقلبات نتيجة لعدم استقرار الاقتصاد الوطني ككل، كما أن لمساهمة إنتاج صناعة المحروقات الأثر الكبير و الايجابي على معدل النمو ، باعتبار هذا القطاع المحرك الحقيقي لنمو الاقتصادي في الجزائر.

كما حاولنا خلال الجزء الثالث إيضاح وتحليل دور رأس المال البشري بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2011) وقد توصلنا إلى أن مساهمة راس المال البشري في

النمو الاقتصادي في الجزائر كانت ايجابية على طول فترة الدراسة (باستثناء ثلاث سنوات الأولى 1991,1993,1994) وتباينت المساهمة الايجابية له 37.20% عام 1995 إلى 107.72% عام 2000.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تميز النصف الثاني من القرن العشرين وخصوصا العشرينيتين الأخيرتين منه بمجموعة من التغيرات تتضح مظاهرها في كافة المجالات الاقتصادية، الثقافية و التكنولوجية، وقد كرست هذه التغيرات دور العنصر البشري باعتباره أهم مورد. وبالنظر إلى طبيعته المعقدة والحساسة، حاول الكثير من الباحثين إيجاد الطرق والممارسات الكفيلة بمعاملته بالكيفية التي تحفزه وتوجهه نحو تحقيق الأهداف المرجوة، في ظل البيئة الخارجية المتغيرة، وما يميزها من تجديد تكنولوجي إعادة هيكلة اقتصادية، ومنافسة حادة، تبرز أهمية الاستثمار في الموارد البشرية ، فحجم التحديات والسعي إلى البقاء والنمو دفع البلاء إلى تجديد المؤهلات والمهارات الفردية بشكل مستمر وتجلي ذلك من خلال كبر حجم الإنفاقات .

وركز (schultz ,1961) تحليله على التعليم الرسمي باعتباره شكلا من أشكال الرأس مال طالما أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية، ويعتبره أهم شكل من أشكال الاستثمار في الرأس البشري، بل هو الرأس المال البشري ذاته، لأنه يمكن أن يفسر الجانب الأكبر من المتغيرات والاختلافات في دخل الفرد والمجتمع وكما يقول عنه : "إن جاذبية هذا الشكل من أشكال الرأس المال البشري (يقصد التعليم) ومعدل زيادته يمكن أن يكون مفتاحا لفك لغز النمو الاقتصادي " .

ونظرا للدور الذي يلعبه رأس المال البشري في زيادة وتحسين مستوى الإنتاجية وتحسين معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بما يؤدي إلى تحسين معدل النمو الاقتصادي ولذلك فإنه من الأهم التركيز المكثف على بناء رأس المال البشري في الجزائر كما وكيفا.

بناء على ما سبق، حاولنا معالجة هذا الموضوع و الوصول به إلى النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد أو نفي الفرضيات التي اعتمدت في بحثنا والتي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من المقترحات و التوصيات.

نتائج الدراسة :

أصبحت قضية الاستثمار في الرأس المالي البشري من أهم القضايا، لكونها تعد عملية الضرورية لتحريك و صقل الكفاءات البشرية و على هذا الأساس يصير الاستثمار في الرأس المال البشري ضرورة تتطلب جهودا كبيرة يجب أن تتبناها الأنظمة الأساسية القائمة في هذه البلاد، فالمشكلة كلها تكمن في سوء الاستغلال لهذه الثروة على الرغم من ان هناك العديد من الدول سبقتنا في الاستفادة منها ، و بدورنا هو الاستعانة لتحارب هذه الأمم (اليابان ماليزيا).

كما يعتبر شولتز- هو أحد رواد مدرسة شيكاغو- من ابرز الاقتصاديين الأوائل الذين تبنو فكرة الدور الجديد لرأس المال البشري لتحقيق النمو الاقتصادي، ولقد استوحى شولتز فكرته من تعافي الاقتصاد في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية رغم الدمار الشامل الذي لحق برأس المال المادي وان ما لم يدمر كان رأس المال البشري المتمثل في خبرة المدراء ومهارات العمال المتراكمة.

إن الإنفاق على التعليم استثمار في تكوين و تراكم رأس المال البشري ،توليه كل الدول أهمية كبير وتعتبره الممول الأول والمهيمن علة هذا النوع من الاستثمارات لماله من مزايا، والجزائر بدورها لم تدخر فياي جهد في سبيل تكوين راس المال البشري اللازم للنهوض بمسار التنمية الاقتصادية للبلد، وكيفية ان تذكر هنا إن التعليم المجاني في كل مستويات

التعليم في الجزائر ، ويمكننا تلخيص أهم الاعتبارات الاقتصادية التي تجعل من الإنفاق على التعليم استثمارات فيما يلي :

* إن الاستثمار في التعليم نوع خاص من الاستثمار البشري، ذو عوائد عالية لان تكاليفها تعوض بشكل كبير من خلال فوائد متراكمة على الأفراد المتعلمين والمجتمع ككل في صورة مكافئات أعلى، وإنتاجية متزايدة.

* إن التعليم عامل من عوامل تراكم رأس المال البشري التي تساهم في النمو الاقتصادي وربما قد تكون مساهمتها أكبر من مساهمة رأس المال المادي لان العامل متعلم (المكون والمدرّب) أكثر إنتاجية من العامل الغير المتعلم .

- من خلال تحليلنا للنمو الاقتصادي في الجزائر تبين أن قطاع المحروقات يمثل أحد مكونات الرئيسية للنتائج المحلي الخام وأن النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم مكن معدله الهام نسبيا بقي هشاً، باعتباره منشطاً الى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية، وان مساهمة قطاع الصناعة (الذي يعد أساس لكل نمو حقيقي ودائم) في هذا النمو كانت على العموم ضعيفة.

- يساهم رأس المال البشري المتراكم بفضل الاستثمارات التعليمية المبذولة في النمو الاقتصادي للبلد خلال فترة الدراسة (1990-2011) مساهمة إيجابية، فمن خلال عملية محاسبة النمو التي قمنا بها وجدنا أن مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي للجزائر كانت على العموم إيجابية على فترة الدراسة وتباينت هذه المساهمة من 37.20 % عام 1995 إلى 107.27 % عام 2000.

- أغلب الدراسات التي رأيناها سابقا والتي تناولت موضوع رأس المال البشري تعتبر المستوى التعليمي للفرد بمثابة مقربة الأكثر مصداقية لهذا العامل.

- الدراسات النظرية كلها تؤكد على الدور الإيجابي والفعال لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي ومنها من يعتبره محرك النمو الاقتصادي (Lucas, 1988).

- رغم الدور الإيجابي الذي لعبه رأس المال البشري المتراكم في الجزائر بفضل هذه الاستثمارات في النمو الاقتصادي، لم يصبح بعد المحرك الأساسي لنمو الاقتصادي كما تفترض ذلك نظريات النمو الحديثة، وإنما هو عامل فقط من عوامل النمو، مما يستدعي ضرورة الاهتمام أكثر فأكثر بالتدريب و التكوين النوعي لرأس المال البشري إلى جانب إرساء الجودة الشاملة في قطاع التعليم بكل منظوماته.

- يتميز النظام التعليمي في الجزائر بخضوعه الكامل لسلطة الدولة و تابعياته لوصايا ثلاث وزارات : وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التكوين والتعليم المهنيين وبالتالي فهو يتشكل من ثلاث منظومات فرعية هي : المنظومة التربوية الوطنية ومنظومة التعليم العالي والبحث العلمي ومنظومة التكوين والتعليم المهنيين.

إن زيادة الإقبال على التعليم الذي لحظناه من خلال تحليلنا للأنظمة التعليمية في الجزائر، يتطلب بضرورة زيادة الإنفاق عليه لما يتطلب ذلك من توفير أبنية مدرسية، معلمين وأجهزة وغير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية ونظرا لارتفاع الأسعار أيضا فالدولة مكلفة بضرورة توفير الإنفاق على التعليم للمحافظة على مستواه والارتفاع لكفاءته الداخلية والخارجية.

توصيات الدراسة:

- تحسين شروط إنتاج رأس المال البشري وخاصة في المؤسسات التعليمية .
- يجب تكثيف الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة، على اعتبار أن تحسين مستوى التكنولوجيا للاقتصاد الجزائري سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الخريجين الجامعيين ويهدف هذا الإجراء إلى توطين رأس المال البشري في الجزائر والحد من ظاهرة الهجرة للكفاءات إلى خارج الحدود.
- العمل على خصخصة القطاعات التي لم ترقى للمستوى المطلوب وعدم قدرتها على رفع مستوى إنتاجها وإنتاجيتها، مع تقديم الدولة الدعم المالي لهذه القطاعات، وبالتالي فإن هذا من شأنه أن يساهم في رفع الناتج الخام إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- إن أفضل السبل لاستثمار رأس المال البشري مستقبلا هي :
 - * تعمير الصحراء بشرط أن الدولة تسهل عقود التمليك وتوفر البنية الأساسية اللازمة.
 - * تشجيع المشروعات الصغيرة وإعفائها من الضرائب لفترة معينة و تسهيل تسويقها.
 - * الاستعانة بتجارب الدولة الأخرى، أيضا الاهتمام بالتعليم الفني وخاصة التعليم العام بشكل يشكل يؤدي في الأخير إلى تحقيق فرص عمل مضمونة حتى يقبل عليه الناس بشرط يكون في تنسيق مع سوق العمل فبقاء هذه الثروة البشرية بدون عمل يعد خسارة ذات وجهين في فقد عوائد استغلالها، والثاني في أنه في حالة بطالتها تأتي بكثير من الظواهر السلبية التي تكلف المجتمع.
- عند ارتفاع أسعار النفط من الضروري على الجزائر استغلال موارد المالية استغلالا أمثل مع المحافظة على احتياطي مناسب من العملة الصعبة لاستعماله في المستقبل خاصة عند انخفاض أسعار النفط هذا لمواجهة حاجيات السكان المتزايدة ومواصلة عملية التنمية .

قائمة المصادر والمراجع

1. المراجع باللغة العربية .

الحبيب، مصدق جميل، 1981، التعليم والتنمية الاقتصادية، الدار الوطنية للتوزيع والاعلان
بغداد.

عادل ألفرجي، أحمد صالح 2003 ، رأس المال الفكري؛ المنظمة العربية للتنمية الإدارية
الركابي، عبد الصمد، 1981، الاستثمار في الإنسان وأهمية رأس المال البشري في إستراتيجية
التصنيع الخليجية، مجلة الاقتصادي

وهيب وآخرين، 1987، إدارة الأفراد، مطبعة التعليم العالي، بغداد،

مايرز، 1966، التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي، ترجمة، إبراهيم حافظ، القاهرة،

قنديل عبد الفتاح، 1976، نقل التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة، مجلة الاقتصادي.

منصور ، منصور أحمد ، 1976، قراءات في تنمية الموارد البشرية ، الكويت .

العاني، تقي عبد سالم ، 2002، الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري و دور التربية و

التعليم فيه بحث مقدم إلى الندوة التربوية المصاحبة للمجلس المركزي لاتحاد المعلمين

العرب المنعقد في الجزائر 13-02-2002

القصيبي جورج، 1990، التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون ،ندوة التنمية

البشرية في الوطن العربي، بيروت .

أسامة محمد الفيل، 2001، نظرة إلى المستقبل في الإنسان ،كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية

، الطبعة الأولى .

هشام مصطفى الجمل، 2004، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية .

صلاح الدين نامق، 1998، قضايا التخلف الاقتصادي، دار المعارف، مصر.

عبد الباسط حسن، 1977، التنية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية.

شريف، إبراهيم، 2012، أهمية الاستثمار في الرأس المال البشري – حالة الجزائر-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية .

صالح صالح، 2006، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

نبيلة فالي، 2008، التنمية من النمو إلى الاستدامة، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي الدولي : التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورومغاربي ، دار الهدى للطباعة والنشر ، سطيف .

مدحت القرشي ، 2007، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، عمان.

محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، 2000، "التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية –" الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، 2000، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

حين عمر ، 1988، التطور الاقتصادي –دراسة تحليلية تاريخية لأسباب ومشكلات التقدم والركود و التخلف -، دار الفكر العربي القاهرة.

معروف هوشيار ،2005، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان ،

الأردن.

عريقات حربي محمد موسى ،2006، مبادئ الاقتصاد -التحليل الكلي-،دار وائل للنشر عمان

الأردن الطبعة الأولى.

فليح حسين خلف ، 2003، التنمية و التخطيط الاقتصادي ،جدار للكتاب العالمي ، عمان .

غربي ، صباح ، 2008، الاستثمار في التعليم ونظرياته،جامعة محمد خيضر ،بسكرة

دهان ،محمد، 2009، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري : مقارنة نظرية ودراسة

تقييميه لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة .

بودخدخ ،كريم ، 2009 ،تقييم أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي :دراسة حالة

الجزائر 2001-2010، رسالة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة سطيف .

2.المراجع باللغة الأجنبية.

younndt ,et al ,1996 ,human ressource management manufacturing strategy and firm academy of management journal.

world bank,1991,Adjustment leading,An Evaluation of ten years of Experience ,washington ; Banuri,Tariq and others,1995,Sustainable Humain Development UNDP

Dunn, J.D and ElivesC.S,1972,management of personal C Mc graw-hill book company ,N.Y.

shulzT,1971,inversement in humain capital, in Education .

BellyJ.H,and Johnson,J.H,1970,Management and Organisation Behaviour, N ,Y.

Frederik Harbison And Charles Myers, 1974, Education Man Power And Economics growth ; Stratégies of Humain Ressources Development, Oxford And I.B.H.publishing Co.New Delhi Thind Indian Reprint

Dictionnaire Economique "Janine bremond Et Alain Geledan (1981) hatier , "Et Social – 100 Articles Thématiques , 1200 Définitions paris ,.

Economic Development 8 yh edition "Todaro et Smith (2003) Addison Wesley ".

N.Gregory mankiw . David , Romer & David N, Well.A , contribution on the empiric growth the Quarterly journal of Economics , N° 107 , May 1992.

Karline PELIER,2003,propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse cliométrique du modèle de Romer , université Montpellier I.

3.المواقع الإلكترونية.

-<http://www.vcharit.univ-mrs.fr/pp/yildi/croissance/croissanceWeb/node20.html>.